مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٩٥**

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد راين .... (أيرلندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسى	السيد غرانوفسكى
أوكرانيا	السيد كروخمال
بنغلاديش	السيد أمين
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيدة لي
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فرانكو
مالي	السيد عون
موريشيوس	السيد غوكول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/970).

01-59861 (A)
0159861

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/970)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وموزامبيق وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

باسم المجلس، أوجه ترحيبا حارا بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونار شي أوكيتوندو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد موسامباشيم (زامبيا)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد أندجابا (ناميبيا)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أموس نامانغا نغونغي الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد أموس نامانغا نغونغي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والمجلس يجتمع الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام الأعضاء التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2001/970.

وأود أن أوجه عناية الأعضاء إلى الوثيقة، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وحيث أنه لا توجد قائمة متكلمين لأعضاء المجلس، فإنني أدعو الأعضاء الراغبين في التكلم أو طرح أسئلة أن يفصحوا عن رغباتهم للأمانة العامة اعتبارا من الآن.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام، نغونغي، ليعرض تقرير الأمين العام.

السيد نغونغي (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسرني في آن واحد أن آتي إلى مجلس الأمن، وأحظى بشرف تقديم التقرير التاسع للأمين العام عن حالة انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/970).

يتضمن التقرير توصيات الأمين العام للدخول في المرحلة الثالثة من نشر قوات البعثة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، ويتضمن أيضا مفهوما للعمليات، من أجل أن يقره المجلس. وستنطوي المرحلة الثالثة على السحب التام لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق، وتسريحها وإعادتها إلى الوطن. وفي التقرير المعروض الآن على المجلس يقترح الأمين العام طرقا لمعالجة هذه المهام الصعبة.

وثمة مجال آخر يبعث على القلق، وهو استمرار الاحتلال العسكري لكيسنغاني من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وقد أبلغ الأمين العام قادة التجمع أثناء التقائه بهم في كيسنغاني يوم ٣ أيلول/سبتمبر، بأن تجريد المدينة من السلاح يظل مسألة ذات أولوية سواء بالنسبة لمجلس الأمن أو بالنسبة له شخصيا. وما برحت بعثة منظمة الأمم المتحدة تلح على هذه المسألة في اتصالاتها مع التجمع الكونغولي.

أما خطة الأمين العام للمرحلة الثالثة فهي نشر أفراد البعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من قاعدة آمنة ستقام في مدينة كيندو الواقعة على نهر الكونغو. وبصفة أولية؛ ستنشر البعثة في كيندو قوة يناهز قوامها ٤٠٠ فرد، بحيث يوسع نطاق الانتشار الأولي للقوة تدريجيا ليصل إلى حوالي ألفي جندي. وعند هذه المرحلة، من المتوخى أن يظل النشر الأولي للقوة في حدود الـ ٥٣٧ ٥ جنديا الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠).

إن الهدف الأساسي من نشر القوة في كندو، التي ستكون قوية بالقدر الذي يكفي لردع أي مهاجمين محتملين، هو إنشاء قاعدة آمنة يستطيع الموظفون المدنيون المسؤولون عن عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن، فضلا عن معالجة قضايا حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، الانطلاق منها والذهاب إلى المنطقة المعنية للاضطلاع بأعمالهم.

وخلال المراحل التمهيدية من المرحلة الثالثة، ستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع الأطراف المعنية في رسم الخطط المتعلقة بسحب القوات الأجنبية، وفي جمع المعلومات اللازمة للقيام بعمليات طوعية لنزع سلاح وتسريح المجموعات المسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعات لم توقع على اتفاق لوساكا، وأن بعثة الأمم المتحدة لم تجر حتى الآن أي اتصالات مع زعمائها. ولا توجد أي معلومات قاطعة عن عدد أفراد هذه المجموعات. ومواقعها، وكميات الأسلحة التي في حوزتها، ونواياها، ولهذه المجموعات المسلحة تاريخ حافل بأعمال العنف، وما زال بعض أفرادها يشاركون في القتال المستمر في المنطقة الشرقية. لذلك سيكون من الضروري توخي الحذر الشديد عند الاتصال بهم.

ويتمثل الهدف المتوخى من وجود بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها في إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية وتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لاحظنا في العديد من الأماكن التي نشرت فيها قوة بعثة الأمم المتحدة تزايد عدد السكان نتيجة لعودتهم من الأماكن التي كانوا قد لجأوا إليها في الغابات. ويتجلى أوضح مثال على ذلك في زيادة عدد سكان مبانداكا عشرة أضعاف منذ نشر الكتيبة السنغالية في أوائل هذا العام.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة للجهود الرامية إلى فتح طريق نهر الكونغو، الذي ربما يمثل الخطوة الوحيدة الأكثر فعالية التي يمكن اتخاذها لاستعادة السلام في كل أنحاء البلاد؛ وتخفيف حدة المعاناة الإنسانية بما في ذلك حدة المجاعة؛ وتعزيز السلامة الإقليمية للبلاد؛ والنهوض بعملية إعادة بناء المجتمعات التي حطمها الصراع.

قبل أن أختتم بياني هذا أود أن أوجِّه نظر المجلس إلى بعض التطورات الأخيرة.

(تكلم بالفرنسية)

هناك ثلاثة عناصر أود أن أوجِّه نظر المجلس إليها، وهي: أولا، الحوار فيما بين الكونغوليين؛ ثانيا، حالة المقاتلين الرونديين السابقين؛ ثالثا، الحالة المضطربة في الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما هو معلوم للمجلس، بدأ الحوار فيما بين الكونغوليين في أديس أبابا يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر حسب الاتفاق في الاجتماع التحضيري الذي عقد في غابورون. ومما يؤسف له أنه لم يشترك في اجتماع أديس أبابا، نظرا لعدم توفر موارد كافية، سوى ٨٠ شخصا بدلا من الـ ٣٠٠ شخص الذين كان من المتوقع أن يشتركوا في الاجتماع. وقد أثارت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتراضات بسبب تدني عدد المشاركين، ورفضت السماح بتناول القضايا الجوهرية. وبعد بضعة أيام، عاد الوفد الحكومي إلى العاصمة كينشاسا. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الميسر المحايد السير كيتوميلي ماسيري أن الحوار سيؤجل إلى موعد لاحق. وبعد الدعوة التي وصلت من حكومة جنوب أفريقيا، من المتوقع أن يستأنف الحوار عما قريب في جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، استدعى الرئيس كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية نائبي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء غيابي ليسأله عن السبب في عدم قيام البعثة حتى ذلك الوقت بالعمل الفني المتمثل في إجراء مقابلات مع الأفراد الـ ٣٠٠٠ الموجودين في كامينا.

وينبغي أن نلاحظ هنا أنه بعد محاولتين قامت بهما البعثة للاضطلاع بعملها، فإنها لم تتمكن من بدء مهامها الفنية تلك بسبب المخاوف التي كانت سائدة بين الحكومة وما يسمى بقيادات المجموعات المتواجدة في كامينا من أن الردود المتصلة بمسائل تتعلق بهوية هؤلاء الأفراد وأنشطتهم السابقة قد تعرض للخطر أحد المقاتلين السابقين أو أفراد أسرهم.

ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضا أن الأسئلة التي تود البعثة أن تطرحها على هؤلاء الأفراد ترد في الوثيقة التي اعتمدتها اللجنة السياسية يوم ٤ أيار/مايو في لوساكا. ومن حسن الحظ أنني أستطيع أن أقول الآن أن البعثة قامت، بعد رحلتين استطلاعيتين، بإيفاد فريق فني إلى كامينا، وآمل أن يكون بوسعنا أن نبدأ الآن ذلك الجانب الفني من عملنا.

وبالنسبة للمسألة الثالثة، فإني تلقيت بعض المعلومات المثيرة للقلق حول الحالة في المنطقة الشمالية – الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لهذه المعلومات، تقوم أوغندا ورواندا حاليا بتعزيز وجودهما العسكري في منطقة كانيابايونغا الواقعة في شمال غوما. وفي ضوء حصولنا على موافقة من الطرفين المعنيين، ستوفد بعثة الأمم المتحدة بعثة للتحقق إلى تلك المنطقة في المستقبل القريب.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على الدعم الذي يواصل تقديمه لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهانئ على ما أبديتموه من مهارة ومعرفة في توجيه عمل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي أشادت بالإجماع بوفد فرنسا للأعمال التي أنجزها أثناء توليه رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي، وأن يهنئه على الطريقة الممتازة التي عالج بها الأحداث المأساوية التي غمرت الولايات المتحدة الأمريكية، بل والعالم كله في حالة حزن نتيجة للهجمات المروعة التي حدثت في نيويورك، وواشنطن العاصمة، وبنسلفانيا والتي سببت خسائر لا تحصى في الأرواح والممتلكات.

وقد كانت حكومة بلادي بين أوائل من أدانوا تلك الأعمال الإرهابية، ونحن ننضم إلى الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم في السعي إلى مكافحة هذه الآفة بكل أشكالها.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن خالص شكره للأمين العام السيد كوفي عنان على الزيارة التاريخية التي قام بها مؤخرا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد كانت هذه الزيارة ضرورية من حيث أنها مكّنت المسؤولين على أعلى مستوى في الأمم المتحدة من أن يروا بأنفسهم المأساة التي حلت بالشعب الكونغولي.

كما يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على اهتمامه الشخصي بالتوصل إلى حل دائم ينهي الحرب العدوانية الجارية، خصوصا بتشجيعه عقد لقاءات قمة بين رؤساء دول البلدان المعنية. وأنا أشجعه على المضي في ذلك الاتجاه وكذلك على استكشاف سبل أخرى تفضي إلى تحقيق سريع للسلام.

يمثل منح جائزة نوبل للسلام للأمين العام شرفا عظيما لأفريقيا وهو يستحقها عن جدارة، وقد جاءت تتويجا للجهود المتفانية التي يبذلها دون كلل في السعي إلى تحقيق السلام في العالم.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام كذلك على تعيينه السيد آموس نمانغا نغونغي، وهو من أبناء الكاميرون بوسط أفريقيا، رئيسا لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنا على يقين بأنه على علم كامل بالمنطقة وبأسلوب تفكير الناس فيها. وأنا على يقين أيضا بأن السيد نغونغي خير خلف للسفير كامل مرجان، ولا يساورني أدنى شك في أنه سيكون أهلا للاستجابة لتطلعاتنا للسلام الذي حمل تباشيره لنا سلفه القدير. وإني أقول له ”كن مطمئنا، أخي العزيز، إلى تعاون حكومتي الكامل والمخلص، أثناء أدائك لمهامك الصعبة. واسمح لي أن أعرب لك، السيد الممثل الخاص، عن امتناننا لك على عرضك الممتاز للتقرير التاسع للأمين العام عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية“.

إن السيد طوني بلير، رئيس وزراء المملكة المتحدة، في حديثه الذي أدلى به في بداية هذا الشهر في المؤتمر السنوي لحزبه، شدد، مشيرا إلى وجود ”واجب أخلاقي“ لتقديم المساعدة الدولية العسكرية والإنسانية إلى بلد هو في حاجة إليها، على أنه إذا ما استمر العالم في تجاهل معاناة الأمم الأفريقية، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي مزقتها الحرب، فإن ذلك سيثير غضبا وإحباطا يمكن أن يهددا الاستقرار العالمي.

ووفدي يؤيد تلك الكلمات. وقد ظلت حكومتي تؤكد دائما الحاجة الماسة إلى التفكير الجدي والمتعمق الذي يؤدي اتخاذ كل التدابير اللازمة لاستعادة الثقة وتحقيق العودة إلى الحياة الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، بغية اجتثاث الفوضى واليأس في نهاية المطاف.

وفي حين تدخل عملية السلام في مرحلة بالغة الأهمية وحاسمة، يجب علينا أن نعالج معا المشاكل المتبقية التي تعوق

التنفيذ المطلوب بصورة عاجلة لعملية لوساكا للسلام، لمصلحة أبناء منطقة البحيرات الكبرى. وتتعلق المشاكل أو العقبات بـ : فض الاشتباك؛ وتجريد كيسنغاني من السلاح؛ والحالة المزعجة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحوار فيما بين الكونغوليين؛ والمرحلة الثالثة المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية وبرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين؛ والحالة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بفك الاشتباك بين القوات في الميدان، نرحب بوقف أعمال القتال بصورة فعالة على خط المواجهة. وإننا نتفق مع الأمين العام بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة، ولكن كانت هناك بعض الاخفاقات في تنفيذ خطة كمبالا لفض الاشتباك وبعض خطط هراري الفرعية فيما يتعلق بالمواقع الدفاعية الجديدة. فالمواقع الدفاعية الجديدة للقوات المسلحة الكونغولية في إماتي – لوا، وأبوناكامبو، ولوسامبو، وجيفيرا، لا تزال محتلة على نحو غير مشروع من قبل حركة تحرير الكونغو التي تحتفظ بالسلطات الإدارية وسلطة الشرطة، في انتهاك لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية.

والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بدوره، لا يزال يدير بويتو بدون أي حق في أن يفعل ذلك، على الرغم من وجود البعثة. وإني ما زلت مقتنعا بأن التغلب على كل هذه المسائل وغيرها من المشاكل الجوهرية ليس مستحيلا، وإنه يمكن إيجاد حلول مناسبة بالتعاون مع البعثة واللجنة العسكرية المشتركة.

وفيما يتعلق بتجريد كيسنغاني من السلاح، وجه مجلس الأمن في البيان الصحفي الذي أدلى به رئيسه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، دعوة إلى التجمع الكونغولي إلى تجريد كيسنغاني من السلاح، كما طالبت بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووفدي، الذي يقدر حقيقة أن مجلس الأمن أدرك النفوذ الطاغي لرواندا على التجمع الكونغولي – غوما، يفضل لو أن المجلس يطالب بنفس القدر من الحزم بانسحاب القوات الرواندية من المدينة. وإذ يجازف وفدي بإملال المجلس، فإنه سيظل يردد أن من الضروري لكيسنغاني وسكانها، الذين ما زالوا يعانون معاناة هائلة من آلام الحرب وعواقبها، ألا تظل رمزا لاستشهاد أمة بأكملها. إن عدم تجريد المدينة من السلاح فيه مجازفة بتعزيز الإهانة المتزايدة للشعب الكونغولي. ويقدم التاريخ أدلة وافرة على أن هذه الأحاسيس تأتي بتهديدات خطيرة تتمثل في الانتفاضات المتطرفة، كما شدد على ذلك رئيس وزراء بريطانيا.

وإني مرة أخرى أناشد المجلس أن يتخذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٢٨ من القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) لجعل هذين الطرفين المتعنتين، والموقعين على اتفاق لوساكا، يحترمان التزاماتهما ويكفان عن تحدي المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن، بدون عقاب. وبغية إزالة أي ذريعة قد تستخدمها رواندا أو التجمع الكونغولي، تكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية رسميا أمام مجلس الأمن التزامها بعدم احتلال كيسنغاني وما حولها بعد أن يتم تجريدها من السلاح. ويتوقف الأمر على مجلس الأمن لاتخاذ كل التدابير اللازمة لجعل هذا التجريد من السلاح فعالا.

أنتقل إلى الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. الحالة في الواقع مزعجة جدا وينبغي أن تكون محط اهتمام في مجلس الأمن. وهي تتسم، كما يركز على ذلك التقرير التاسع للأمين العام، بزيادة في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من قبل التجمع الكونغولي والجيش الرواندي الوطني، واشتداد القتال وتعزيز وتركيز القوات

الرواندية والأوغندية في كانيابايونغو، حيث من الواضح أهما تستعد للمواجهة فيما بينها كما فعلت من قبل في كيسنغاني.

لعل الأعضاء يتذكرون أنه عندما كان يجري تنفيذ خطط هراري الفرعية، عرضت رواندا الانسحاب على نحو انفرادي إلى بعد ٢٠٠ كليومتر، بدلا من الـ ١٥ كيلومترا الواردة في خطة كمبالا. وبتعزيز رواندا لقواقما يمكننا أن نفهم أخيرا خطتها السرية، التي كانت فعلا استمرار سيطرهّا على أهل كيفو. وهذا يفسر استئناف القتال في كيندو وفيزي وأجزاء أخرى من المنطقة. ويفسر أيضا، كما وصف ذلك الأمين العام بوضوح في تقريره التاسع، رفض الجيش الرواندي أن يأذن لقائد القطاع التابع للبعثة بالتحقيق في القتال الذي نشب في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في كيندو.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُحمِّل حكومة رواندا والتجمع الكونغولي المسؤولية عن جميع الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وعن العنف الممارس ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة، في الجزء الواقع تحت سيطرته. وتود حكومتي أن تنبه المجلس، قبل فوات الأوان، إلى المأساة الإنسانية التي يمكن أن تنتج إذا لم يُفْعَل شيء لإيقاف المواجهة الرابعة بين القوات الرواندية والأوغندية على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية.

آتي الآن إلى الحوار فيما بين الكونغوليين. لقد وصل وفدي لتوه قادما من أديس أبابا، التي افتتح فيها رسميا الحوار فيما بين الكونغوليين في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر. وقد أعرب جميع المشاركين عن رغبتهم في إنجاح الحوار والتغلب على خلافاقم. وأقروا بتوافق الآراء استئناف محادثات السلام في الأسابيع المقبلة في جنوب أفريقيا مع جميع الوفود الحاضرة. وأود هنا أن أشير إلى التعليقات التي أدلت بها حكومتي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ فيما يتعلق بإجراء الحوار فيما بين الكونغوليين بالمعنى الصحيح، كما يلي.

تمشيا مع روح ونص اتفاق لوساكا، كما أعلن ذلك مرارا فخامة الفريق جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، تم الاتفاق على أنه ينبغي تنظيم حوار شامل تماما بغية تحقيق المصالحة الوطنية. ولكن، بنفس الصيغة التي استخدمت في أديس أبابا كما استخدمت في غابورون، فَقَدَ الحوار الوطني طابعه الشامل، الذي كان يؤيده رئيس الجمهورية والشعب الكونغولي بأجمعه. وينبغي أن تُعالج بصورة ملائمة الشكاوى المشروعة من بعض ممثلي المجتمع المدني الذين شعروا بأهم استبعدوا بصورة غير عادلة. والمعارضة السياسية، وكذلك المجتمع المدني، كما تم تعريفه في الفصل الخامس من اتفاق لوساكا، لم يمثل بكل تنوعه. وبعض المشاكل الأخرى المعينة، لا سيما المتعلقة بمقاومة ماي – ماي والتجمع الكونغولي، لم تحل أيضا. ويبدو أن عملية التيسير تواجه مشاكل مادية، يجب حسمها.

ويجب التذكير أيضا بأن أحد أهداف اتفاق لوساكا التي ينبغي أن يحققها الحوار فيما بين الكونغوليين هو إعادة نظام سياسي جديد نتيجة لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة. ويتوقف الأمر على الكونغوليين لحل المسائل الرئيسية المتعلقة بحياة الدولة وحكم أمتنا، وعلى وجه الخصوص: شكل الدولة؛ ونظامها السياسي؛ وطبيعة اقتصادنا؛ والتعمير الوطني. وسيفهم المجلس بسهولة أنه يتحتم من وجهة نظر حكومتي الإعداد بعناية للحوار حتى يمكن لنتائجه أن تكون مقبولة للجميع ومنطبقة عليهم. ويسرنا بوجه خاص أن الميسر أدرك أخيرا أن موقف الحكومة يقوم على الحجية ويتمشى مع روح غابورون، وأن المجلس، في آخر بيان له، دعا جميع المشاركين إلى الدعم.

وحكومتي ممتنة جدا لمنظمة الوحدة الأفريقية على اتخاذها الخطوات اللازمة لتقديم الدعم إلى الميسر. ونرحب مع الارتياح بالإعلان الصادر عن المنظمة بأنها ستفتح مكتب

اتصال في كينشاسا، وبأنها تنشيء كذلك آلية اتصال مع مكتب الميسر.

وأؤكد للمجلس أن حكومتي تلتزم التزاما قويا بتنفيذ الفصلين المكرسين في اتفاق لوساكا - أي الفصل السياسي الخاص بإجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية بدون إبعاد أي طرف - وهنا سيكون اجتماع أديس أبابا مرحلة هامة جدا في هذه العملية -- والفصل العسكري، القاضي بتنفيذ برنامج نزع السلاح وإعادة التسريح والإعادة إلى الأوطان وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

والآن أتكلم عن المرحلة الثالثة من الانسحاب المنظم لكل القوات الأجنبية، وكذلك برنامج نزع السلاح وإعادة التسريح والإعادة إلى الأوطان وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وإن إجراء الحوار الوطني يعطي الكثير من الأمل للشعب الكونغولي الذي يطمح إلى السلام. غير أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ما لم تسحب رواندا وأوغندا وبوروندي قواهّا من أراضينا الوطنية. كيف يمكن للمرء أن ينفذ قرارات الحوار في إطار الاحتلال؟ ومن شأن الحوار ألا يكون له معنى إذا لم يتم تنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاق لوساكا، ولا سيما انسحاب القوات الأجنبية. ونلاحظ هنا، في حقيقة الأمر، أن الحكومة وحلفاءها بذلوا الكثير من الجهود الملموسة للإسراع في تنفيذ اتفاق لوساكا، ولا سيما ما يتعلق بانسحاب جميع القوات الناميبية والوقف الكامل لأية تحركات للقوات.

وعشية قيام مجلس الأمن بعمله الحالي هذا، حدثت تحركات لسحب القوات صاحبها الكثير من التغطية الإعلامية الدولية المدوية، ونحن في حاجة إلى التأكد من عدم استخدام هذا الاستعراض بوصفه مجرد أداة دعائية لخداع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية للأطراف المعنية. وفيما يتعلق بأحد الأطراف على وجه الخصوص، فإن الانسحاب المسرحي المزعوم لبعض قواته العسكرية لا يتناسب على الإطلاق مع التعزيز الضخم لقوات هذا الطرف في الجزء الشرقي من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب مراقبة أية تحركات انسحاب وأي نشر للقوات. ولهذا السبب، لا يسع حكومتي إلا أن تدعم توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٩٨ من تقريره، والتي يطلب فيها إلى مجلس الأمن، تفويض بعثة الأمم المتحدة للبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة من انتشارها، تمشيا مع المفهوم الجديد للعملية الذي حدده.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتنفيذ الأمثل للمرحلة الثالثة، تواصل حكومتي التشديد على الحاجة إلى زيادة عدد الأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة المكلفين بهذه المهمة، تجاوزاً للحد الذي وضعه قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) وبالمثل، يجب ان يشجع المجتمع الدولي أوغندا على استكمال إعادة قواهّا إلى بلدها، ويجب ان يطالب رواندا بسحب قواهّا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

وتحاول جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، ومن طرف واحد إيجاد حل لبرنامج نزع السلاح وإعادة التسريح والإعادة إلى الأوطان وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الخاص بالمواطنين الروانديين الذين ما زالت الحكومة الرواندية تستخدم وجودهم في الأراضي كذريعة زائفة - بل وحجة - لتبرير احتلال قواهّا النظامية للأراضي الكونغولية. لذلك فإن حكومتي، عملا بأحكام اتفاق لوساكا، الفصلان ١/٩ و ٢/٩، وبقرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) وبخطتي كمبالا وهراري والخطط الفرعية بشأن فض الاشتباك وإعادة نشر القوات المسلحة، بدأت بترع سلاح وفصل الـ ٣٠٠٠ فرد من أفراد الجماعات المسلحة ذوي الأصول الرواندية في كامينا.

وبمضي حكومة بلادي قدما في هذه العملية أظهرت مرة أخرى عزمنا على الالتزام بالأحكام التي ذكرتها من قبل.

والأمر متروك للحكومة الرواندية حتى تستجيب بشكل ملموس من خلال الانسحاب الفعلي لقواتها من بلدي. ويمكن لهذه اللفتات أن تعيد مناخ الثقة الذي تتمناه بإخلاص شعوبنا التي مزقتها الحرب.

وحكومتي مستعدة لأن تكون شفافة تماماً فيما يخص هذه المسألة. ولهذا السبب، صرحت للمجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة، بأن يكون لديه حرية الحركة كاملة في كل أرجاء الأراضي الحرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسماح له بزيارة الثكنات العسكرية المختلفة لإقناعه بعزمنا على تسوية هذه المسألة. وفي الحقيقة، من المزمع لفريق من البعثة أن يزور قاعدة كامينا اليوم، مثلما ذكر الممثل الخاص للأمين العام قبل فترة قصيرة، وذلك للتعرف على المواطنين الروانديين المقيمين هناك. وكذلك تنوي حكومتي أن تقدم لذلك الفريق كل مساعدة ممكنة مطلوبة للزيارة.

وفيما يخص الحالة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن النقاط المتعلقة بشكل مباشر بالجوانب المثيرة للخلاف في تسوية الحرب العدوانية في بلدنا، يغطي تقرير الأمين العام جوانب أخرى عديدة ذات أهمية بالغة لبلدنا. وفيما يخص نهب الموارد الوطنية وأشكال أخرى من الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو انتهاك لسيادتنا الوطنية، فإن هذه الظاهرة مستمرة بكثافة. وتحث حكومتي فريق الخبراء الذي أقيم لهذا الغرض على مواصلة تحقيقاته واستكمال عمله ضمن الحدود الزمنية المحددة له بغية تمكين المجلس من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لكل الأنشطة غير القانونية في استغلال الموارد الطبيعية التي تغذي هذه الحرب العدوانية. ولقد أعرب المجلس مرارا عن قلقه إزاء هذه الظاهرة وأكد على الأهمية التي يوليها الاستنتاجات التي ستظهر في التقرير النهائي الذي يتم تقديمه إلى المجلس خلال فترة قصيرة. ولكي نفعل ذلك تؤكد حكومتي على تعاونها الكامل مع فريق الخبراء.

وفيما يخص حقوق الإنسان، تأسف حكومتي لاستقالة السيد روبرتو غاريتون من منصبه بصفته المقرر الخاص لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واحيي السيد غاريتون. فلقد كانت له أهمية رئيسية في زيادة الوعي بين الكونغوليين بالمسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل التقدم الكبير الذي أحرز هنا، تبقى قضايا حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطيرة، ولا سيما في الأقاليم الشرقية من الجمهورية، وهي الأقاليم الخاضعة للاحتلال. ولكي نتناول الدفاع عن هذه الحقوق، ينبغي أن يفوض المجلس بعثة الأمم المتحدة بزيادة عدد المتخصصين في حقوق الإنسان بدرجة كبيرة. وبإمكان هؤلاء الأشخاص التنسيق مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة من أجل وضع سياسات وأنشطة تستهدف مصاحبة الجهود التي تبذلها الحكومة بالفعل من أجل حماية هذه الحقوق في كل أنحاء أراضي جمهوريتنا.

والحالة الإنسانية ذات خطورة بالغة بالنسبة للكونغوليين الذين يعانون من بلاء الحرب وبالنسبة لملايين اللاجئين الذين فروا من أوضاع خرق السلام في بلادهم. ولقد حددت بعثة الأمم المتحدة الممرات الإنسانية وكذلك بعثة مجلس الأمن التي شرفتنا بزيارة في أيار/مايو الماضي. إننا بحاجة فعلا إلى إقامة نظام لحماية الممرات الإنسانية القائمة حاليا وإقامة ممرات أخرى أيضا، خاصةً للتأكد من توفر حرية الحركة ومن أن هناك حماية للطرق والأنهار والسكك الحديد من كنشاسا إلى كيندو، ومن كيسنغاني إلى كيندو،

ومن بونيا إلى كيندو، ومن بوكافو إلى كيندو، ومن لوبومباشي إلى كيندو.

إن كيندو، أكثر من كاتاكو - كومبي في إقليم كاساي أورينتال، والتي كانت معروفة باسم بورت امبان سابقاً في إقليم مانييما، هي بمثابة المركز الحقيقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وطريق إغاثة للمنتجات الكونغولية، وذلك بفضل هياكلها الأساسية. وسوف يشجع نشر بعثة الأمم المتحدة في تلك المدينة العمل الاقتصادي في كيندو ويعززه لصالح سكان مانيما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وتستحق جهود برنامج الغذاء العالمي، لا سيما في كاتانغا الشمالية، الإشادة البالغة. إن البرنامج هو من بين وكالات الأمم المتحدة التي تستفيد بالطبع من قرب قاعدة إمدادات الأمم المتحدة في كيندو.

وبالانتقال إلى موضوع الخدمات الطبية، أود أن أعرب عن الامتنان البالغ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجتمع الدولي على حملات التلقيح، ولا سيما ضد شلل الأطفال. علاوة على ذلك، يشدد تقرير الأمين العام على أن بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز يستكملان الآن وضع برنامج وقائي يرتكز على حملة إعلامية وتعليمية. وينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من ثمار تجربة القادة الحاليين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، والذين شارك بعضهم بشكل مكثف خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية في برامج وطنية لمكافحة هذا الوباء. ويفهم هؤلاء القادة الحالة الخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهم في وضع جيد يسمح لهم بتقديم المساعدة في مكافحة الأمراض الوبائية وأوبئة مثل الملاريا أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية تسريح المجموعات الضعيفة وإعادة إدماجها، بما في ذلك الأطفال الجنود. وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٥٦ من تقريره، فإن التخطيط لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة مشكلة الأطفال الجنود والأطفال المشردين في كينشاسا ومدن المقاطعات الأخرى، بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة تحرز تقدما جيدا.

فيما يتعلق بالصلة بين الفقر والتنمية والصراع المسلح الراهن، من الواضح أن المؤتمر المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، أضحى ضرورة، بل وضرورة حتمية في واقع الأمر.

وتؤمن جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الحل العادل والدائم أصبح في متناول اليد. وعلينا أن نسعى إليه وأن نتوصل إليه من خلال حوار صريح وصادق، في إطار ثنائي، بطبيعة الحال، وربما كان من الأفضل أن يكون في إطار ذلك المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وثمة حاجة عاجلة إلى هذا المؤتمر، ليس لمجرد تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة استقرارها المفقود والبدء في إعادة بناء الدولة بصورة أساسية، واضعين في الاعتبار الحقوق الأساسية لمواطنيها، على أسس صحية وديمقراطية، فحسب، بل ينبغي أن تكون قادرة أيضا على النهوض بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية فضلا عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي لمنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

وسيساعد المؤتمر أيضا في النهوض بإنشاء شبكة مترابطة في مجالات التعليم والنقل والسياحة، بالنظر إلى الاعتماد المتبادل الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويمكن للمؤتمر كذلك أن يتخذ قرارا بشأن استئناف الأنشطة الرامية لإنشاء جهاز إقليمي

للتنظيم والتثبيت، مثلما فعلت من قبل الجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى، بل وأن يضع برامج للتنمية الإقليمية في إطار إدارة الفترة اللاحقة للحرب العدوانية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشدد على الالتزام الثابت لحكومة بلادي بأن تواصل دون تحفظ عملية المصالحة الوطنية التي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أديس أبابا والتزامها بالتعاون من أجل إتمام عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الأوطان أو إعادة توطينهم، بشكل أفضل.

وتوصي حكومة بلادي بأن يوافق مجلس الأمن على طلب الأمين العام نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة. ويحث وفدي مجلس الأمن على أن يطلب تجريد كيسنغاني من السلاح تماما، تحقيقا لرغبة سكان هذه المدينة التي طالت معاناتها.

أخيرا، في البحث عن سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى برمتها، ستواصل حكومة بلادي التزامها بعملية أروشا من أجل بوروندي، ونجدد تشجيعنا ودعمنا الكامل للميسر، نيلسون مانديلا.

ولكم الشكر، سيدي، وأعضاء المجلس على اهتمامكم المستمر بعملية البحث عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. شكرا لكم على اهتمامكم. وأنا تحت تصرفكم للرد على أية أسئلة أو شواغل قد ترغبون في إثارتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

اسمحوا لي، نيابة عن جميع الحاضرين، بأن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام كوفي عنان، الذي تفضل وانضم إلينا في مداولاتنا بشأن الموضوع الهام جدا المعروض علينا اليوم.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل زمبابوي، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جو كونيا (زمبابوي) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأفتح الآن باب المناقشة لأعضاء مجلس الأمن. المتكلم الأول المسجل في قائمتي هو السفير لفيت.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نرحب بالوزير ليونارد شي أوكيتوندو.

يود الوفد الفرنسي أن يعلن تأييده للبيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لبلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أتقدم ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، أود، في حضور الأمين العام كوفي عنان، أن أشيد بحرارة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد آموس نغونغي. فهذه هي الفرصة الأولى التي أتيحت لنا للاستماع إليه هنا في نيويورك منذ توليه مهام منصبه في كينشاسا في أيلول/سبتمبر. وقد لاحظنا جميعا مدى إلمامه بتفاصيل هذا الملف بالفعل رغم تعقده بشكل غير عادي.

وبالمثل، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي أنجزته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان. وكان لنشر تلك العملية لدعم عملية السلام أثره

الكبير، أيضا، على حياة السكان الكونغوليين، كما شهد بذلك تقرير الأمين العام. وقد تكوّن لديَّ انطباع طيب عندما علمت، على سبيل المثال، أن سكان مبانداكا قد تزايد تعدادهم بشكل هائل منذ وصول وحدات البعثة. وبوسع المجلس، الذي زار مدينة مبانداكا في شهر أيار/مايو، أن يقدّر كم جلب وصول موظفي البعثة من آمال لناس لم يعرفوا إلا الحرب وغياب الأمن فترة طويلة. إن الأمل الذي أعطاه حضور البعثة للشعب الكونغولي هو ما ينشده التقرير المعروض علينا تماما.

إن فرنسا تؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بمستقبل البعثة وبتغيير مفهوم عملياتها. ونرى أن المرحلة الثالثة من مراحل انتشار القوة يجب أن تبدأ، كما يجب أن نبدأ في زيادة وجود البعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتمشى ذلك تمشيا كاملا مع الموقف الذي ما فتئنا ندافع عنه في المجلس. وعلى البعثة أن تذهب إلى مناطق الحدود، حيث يكمن جزء أساسي من المشكلة، ويوجد أيضا جزء من حل الصراع. وبالبدء في المرحلة الثالثة والانتشار إلى الشرق، يمكن للبعثة أن تعد نفسها بشكل أفضل لدعم عملية نزع سلاح القوات المسلحة الأجنبية الموجودة في البلد وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها للأوطان أو إعادة توطينها. وهذا هو أحد العناصر الأساسية لعملية السلام. وعلى البعثة أن تبدأ اتصالاتها، وأن تنشئ بعد ذلك علاقة منتظمة وموثوقة مع تلك المجموعات المسلحة التي مازلنا نفتقر إلى المعلومات عنها.

المرحلة الثالثة ستتيح لبعثة منظمة الأمم المتحدة أيضا أن تستعد لمواكبة حركة انسحاب القوات الأجنبية الموجودة في البلد. وإننا نشعر بالارتياح لأن بعض البلدان بدأت انسحابا كاملا بالفعل، كما في حالة ناميبيا، أو الانسحاب من جزء كبير، كما في حالة أوغندا. وهناك بلدان أخرى لم تفعل ذلك بعد، وعليها أن تبدأ العمل التحضيري دون إبطاء، وأن تبدأ في الانسحاب بعد ذلك.

فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للأوطان أو إعادة التوطين والانسحاب، فإن الأطراف في اتفاق لوساكا قد تعهدت بأن تعطينا المعلومات اللازمة للبعثة كيما تقوم بمهمتها. ولقد بلغنا ببعض المعلومات، غير أن ذلك لا يكفي. والآن، ينبغي أن تنقل المعلومات العملية إلى البعثة بسرعة جدا.

يتناول التقرير عناصر أخرى هامة في عملية السلام، وفي المقام الأول مسألة كيسنغاني. وفي القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، دعا المجلس إلى تجريد المدينة من السلاح. كما أن الأمين العام خلال زيارته للمنطقة في أيلول/سبتمبر، أكد على الأهمية التي يوليها لهذه المسألة. ويشدد التقرير على الدور الأساسي للوضع في كيسنغاني فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام. وكيسنغاني هي ثالث أكبر المدن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكثرها تضررا بالحرب. والأمر متروك لنا لكي ندرس، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، كيف يمكن لأنشطة البعثة ووكالات الأمم المتحدة أن تساعد على تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة.

الحوار بين الفصائل الكونغولية ركن آخر من أركان عملية السلام، كما تحدد ذلك في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. والآن، في أعقاب اجتماع أديس أبابا، نشجع كل الأطراف الكونغولية على العمل على ضمان إحراز تقدم في الحوار، بأسرع وقت ممكن من أجل الإبقاء على الروح الإيجابية التي اتسم بها اجتماع آب/أغسطس، الذي كان من المعالم الهامة في عملية السلام.

إن تقرير الأمين العام يؤكد بحق أن الحالة، بشكل عام، تتحرك في الاتجاه الصحيح. لكن بعض المسائل لا تزال تثير قلقنا البالغ، ويجب علينا أن ندرس الطريقة التي يمكن بها

للمجلس وللمجتمع الدولي بأسره أن يحاول معالجتها. إن القتال أولا وقبل كل شيء، لا يزال مستمرا في شرق البلاد، حيث لا يتوفر الأمن، الأمر الذي يترك أثره الأولي على السكان المدنيين. ويجب على كل طرف في الصراع أن يمارس كل نفوذه من أجل إنهاء تلك الحالة. إن حالة حقوق الإنسان لا تزال مصدر قلق بالغ؛ ولا يسعنا إلا أن نأسف لمغادرة المقرر الخاص لحقوق الإنسان، السيد روبرتو غاريتون، الذي جاء كثيرا إلى المجلس ليصف، بإيمان، جهوده لإحراز تقدم في ذلك المجال.

ثانيا، الحالة الإنسانية في أرجاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية كارثية. إن البلد يواجه حالة اقتصادية خطيرة بشكل غير عادي تجعل تسوية الصراع أصعب. والمؤسسات المالية الدولية تفهمت أن مستقبل عملية السلام يعتمد على المساعدة التي يمكننا أن نقدمها. وهذا جهد يجب أن يكون المجتمع الدولي كله مستعدا لبذله في أسرع وقت ممكن. إن إعادة فتح خطوط الملاحة النهرية ساعدت على استعادة الروابط الاقتصادية بين مختلف مناطق البلاد. وهذه مرة أخرى، ليست سوى بداية العملية ويجب أن تستمر وأن يوسع نطاقها.

ثالثا، نحن نعرف جميعا أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من بين المحفزات على الصراع. وقريبا، سنستمع إلى توصيات السفير قاسم، التي نأمل أن تساعدنا على تقرير السبيل المناسب للعمل.

أخيرا، لاحظنا التوتر المتزايد في بوروندي وأيضا بين رواندا وأوغندا. وتلك الأمور لا يمكن عزلها عن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الأزمة لا يمكن حلها إلا في إطار إقليمي. ونحن نتفق مع الأمين العام في الرأي الذي أعرب عنه في تقريره بأن بوروندي ينبغي أن تشرك بشكل أكثر وثوقا في العملية الكونغولية.

إن عملية السلام تحرز تقدما، لكنها لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة. والمجلس وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهما أدوار هامة يجب أن يقوما بها، لكن المسؤولية عن عملية السلام يجب أن تتحملها، أولا وقبل كل شيء، أطراف الصراع. ومجلس الأمن يخطط بحق لعقد اجتماع آخر مع الوزراء الأعضاء في اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وذلك الاجتماع، الذي ربما يعقد في نيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سيمكننا من بدء مرحلة جديدة في الشراكة التي أقيمت. وهذا الحوار المعزز للثقة بين أطراف الصراع، المدعوم بالتقدم المحرز وبجهودها، سييسر لنا أن نساعدها على تنفيذ عملية السلام الخاصة بها.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره التاسع (S/2001/970) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر السيد نغونغي لعرضه ذلك التقرير، وأن أُبلغه والعاملين معه مرة أخرى بمدى تقديرنا لمساهمتهم الكبرى في استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونحن نقدِّر مشاركته في اجتماع اليوم، التي عززها وجود الأمين العام.

هذا الاجتماع يعقد في وقت حاسم في عملية السلام، حيث تمهد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لبدء المرحلة الثالثة من انتشارها. ومن المهم بالتالي أن يشرك المجلس البلدان المساهمة بقوات ودولا أخرى غير أعضاء في المجلس في مناقشته للتطورات في الحالة، في ضوء تقرير الأمين العام.

ويسرنا أن نلاحظ أنه أحرز تقدم كبير في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد استمر وقف إطلاق النار على خط المواجهة. وفض اشتباك القوات وإعادة نشرها اكتمل بنجاح. وانسحاب القوات الأجنبية بدأ. لكن نجاح المرحلة الثانية لا يعني أن عملية السلام وصلت إلى نقطة اللاعودة. ولذلك يجب عمل كل شيء ممكن لتعزيز المكاسب وجعل التقدم نحو السلام أمرا لا رجعة فيه. وهنا يجب على الأطراف أن تستمر في تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤازرها في تلك العملية.

إن القتال المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر لقلق بالغ. ونحن نقدر الاهتمام الخاص الذي تكرسه لهذه المسألة الأمانة العامة والأمين العام، وكذلك الممثل الخاص والبعثة، كما نقدر جهودهم للمساعدة على حل مشاكل معقدة كثيرة فرضتها هذه الحالة. ونؤيد توصيات الأمين العام بأن يؤذن للبعثة بالدخول إلى المرحلة الثالثة من انتشارها. والمرحلة الجديدة، التي انتظرناها باهتمام، لن تكون خالية من التحديات. لكن تقرير الأمين العام واقعي بشأن هذه النقطة ويعبر عن تلك الحقيقة.

وبينما تعد البعثة للمرحلة الثالثة من انتشارها، يجب أن نؤكد أن الأطراف يجب أن تنفذ أحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونتوقع أن تكتمل عملية انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تحدث بخطى متسارعة، الأمر الذي يمكّن جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة سيادتها ووحدة أراضيها.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين عنصر هام من هذه المرحلة الجديدة. وهي تتطلب تعاون كل الأطراف، ووسائل كافية وتنسيقا وثيقا بين كل العناصر الفاعلة. وهنا، نشجع إجراء حوار متواصل كثيف بين قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة رواندا. وبالمثل، نشجع على الحوار المستمر المكثف بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وكذلك أية مبادرة لحوار بناء بين القادة الإقليميين تكون مؤاتية لثقة متبادلة ولحلول متفق عليها بشكل جماعي.

يوصي الأمين العام في تقريره بانتشار البعثة في شرق البلاد. وهذا من شأنه أن يكون عملية كبيرة. وإلى جانب دور ذلك الانتشار في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين، فإنه سيساعد على الإبقاء على زخم عملية السلام، وسيسر، كما دللت عمليات الانتشار السابقة للبعثة استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها أن تعطي شعوب المنطقة الأمل. ومما لا غنى عنه للبعثة أن تحظى بكامل التعاون من الأطراف.

ونذكّر بضرورة تجريد كيسنغاني من السلاح، كما طلب مجلس الأمن في قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

فيما يتعلق بعنصر الإعلام العام، الموصوف في تقرير الأمين العام، نقدر الاهتمام الذي يولى لدور الإعلام في أنشطة البعثة، ونقترح تعزيز تلك الأنشطة. إن السلام يخدمه أيضا نظام إعلامي مناسب.

إن الحوار بين الأطراف الكونغولية عنصر أساسي آخر في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛ وقد كرر المجلس تأييده التام للحوار والجهود التي يبذلها الميسِّر وفريقه. ونأمل أن تقوم الأطراف، عندما يستأنف الاجتماع، بالتفاعل الحقيقي بروح من التسامح والتوصل إلى حلول توفيقية، الأمر الذي يمكنها من تعزيز المصالحة الوطنية ومن الاتفاق، دون تدخل خارجي، بشأن مستقبل بلدها.

أخيرا، ينبغي أن نؤكد أهمية الانتعاش الاقتصادي بجمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر منطقة البحيرات الكبرى. ويتطلب هذا العمل مواصلة التزام ودعم المجتمع الدولي بأسره.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون جدا للأمين العام للتقرير - الكامل للغاية والحكيم - وللممثل الخاص للإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونود أن نرحب به بحرارة في اجتماعه مع المجلس. فلربما كان يضطلع بأعقد مهمة يضطلع بها ممثل خاص في أفريقيا، ونحظى بالدعم الكامل لمؤهلاته في هذه المهمة. ومن دواعي سرورنا البالغ أيضا وجود وزير الخارجية شي أوكيتوندو معنا في المجلس، ونحن نشكره على تعليقاته القيِّمة التي قدمها لنا هذا الصباح.

تعرب المملكة المتحدة، مثل فرنسا، عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به بلجيكا فيما بعد، إلا أن لديّ بضعة تعليقات أدلي بها بصفتي الوطنية. فقد تم خلال الأشهر الأربعة الأخيرة تحقيق قدر كبير من التقدم، إلا أنه لا يزال بمقدورنا جميعا أن نرى بعض العلامات المقلقة ونحن نصل إلى أصعب التحديات. ولا يزال يتعين على سائر الأطراف أن تبدي أنها ستفي بالتزاماتها بالمحافظة على وقف إطلاق النار، والتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمضي قدما فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية، التي هي بالنسبة لنا نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وانسحاب القوات الأجنبية الكامل ونجاح الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. ولا نزال ننتظر أيضا تجريد كيسنغاني من السلاح. ولا يمكن التقدم نحو بدء المرحلة الثالثة بنجاح إلا إذا تم تحقيق تقدم في هذه المجالات، ولم تقم جميع الأطراف حتى الآن بما يكفي لكفالة دفع الزخم.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وما يقال عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في المنطقة الشرقية. ولا يزال من المهم أن تواصل جميع الأطراف منح وكالات المعونة العاملة في البلد الدعم وإتاحة إمكانية الوصول، واحترام القانون الإنساني الدولي والمدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

وإننا نرحب بانسحاب جنود ناميبيا والكثير من جنود أوغندا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا نزال نصر على وجوب قيام جميع الأطراف بسحب قواتها وفقا لقرارات مجلس الأمن والخطط المتفق عليها.

إن نجاح نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج أمر حاسم للغاية. وتضطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بدور رئيسي في تهيئة البيئة اللازمة. وإذا ما أدى ذلك، كما أشار الأمين العام، إلى إنشاء آلية مشتركة للتنسيق، فسيكون ذلك قيِّما للغاية للمضي قدما بعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ومعالجة المشاكل وتوفير الأساس اللازم للدعم الخارجي للعملية.

هناك عنصر آخر من عناصر تهيئة البيئة اللازمة يتمثل في كفالة وضع حد لكل ما يقدم للجماعات المسلحة من دعم. أما بالنسبة لكامينا، فلقد سرنا أن نسمع من الممثل الخاص صباح اليوم عن وصول فريق تقني إلى هناك. ونأمل في تحقيق تقدم مبكر بشأن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين الذين تم تجميعهم هناك، بالتعاون الكامل بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو. وسيسعدني أن أسمع المزيد من الممثل الخاص عن

الخطوات التالية التي ستتخذ بشأن كامينا بعدما يسمع من الفريق التقني.

لقد خاب أملنا، كغيرنا، من تعليق الحوار بين الأطراف الكونغولية في أديس، ولا بد أن يستأنف الحوار مرة أخرى قريبا؛ ونتطلع إلى حدوث ذلك في جنوب أفريقيا في الشهر القادم، وإلى حل مسائل المشاركة المعلقة. ومن الواضح أن غابورون ولّدت طاقة إيجابية، وإذا كنا لا نريد أن نضيعها، فإن على الأطراف كافة أن تلتزم التزاما ثابتا وعلنيا بالعملية. كما أن هناك متسعا لقيام زعماء الأطراف في الكونغو وفي المنطقة ببذل المزيد فيما بينهم مباشرة لبناء الجسور اللازمة للتوصل إلى سلام مستقر في المنطقة.

وتود المملكة المتحدة أن تعرب عن موافقتها على توصية الأمين العام بالانتقال إلى المرحلة الثالثة بالولاية والسقف الحاليين. وسيكون الانتشار المقترح إلى كيندو جزءا منطقيا من هذه المرحلة، لاختبار التزام الأطراف بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وإبداء التزام الأمم المتحدة بالمضي قدما والفوائد التي يمكن أن يحققها ذلك، لا سيما لصالح السكان المحليين.

ونتفق مع وزير الخارجية شي أوكيتوندو على أن كيندو، بالتعاون بين الأطراف، يمكن أن تكون بمثابة موطئ قدم يمكن أن نبدأ منه بمعالجة المشاكل الخاصة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نؤيد عزم بعثة الأمم المتحدة في الكونغو على محاولة توسيع نطاق الاتصالات مع ممثلي الجماعات المسلحة، بما فيها جماعة ماي ماي. فجماعة ماي ماي ليست طرفا في اتفاق لوساكا، إلا أنها مقيدة باحتمالات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يمكن أن يسمح لها بمواصلة سلوكها العنيف الحالي دون عقاب.

ومن الأخبار السارة أن اللجنة العسكرية المشتركة وافقت على الموعد النهائي للاشتراك في الموقع مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. وستزداد الحاجة إلى زيادة التعاون بين العناصر في الميدان ومقر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في كينشاسا عندما يتسع نطاق البعثة.

وتؤكد المملكة المتحدة من جديد تأييدها القوي للفريق التابع للبعثة، وللسيد نغونغي شخصيا. وقد أشار الوزير شي أوكيتوندو صباح اليوم إلى ما ذكره رئيس الوزراء طوني بلير مؤخرا من عبارات التصميم على التصدي لمناطق الصراع في أفريقيا. وسنواصل الاشتراك عن كثب في السعي لتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بوجود الأمين العام في هذه الجلسة الهامة التي تنعقد بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يعرب وفدي عن تقديره لعقدها. وإني أضم صوتي إلى عبارات الترحيب التي وجِّهت إلى وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وأشكره على بيانه. كما أود أن أشكر السيد نغونغي الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لقيامه بعرض التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يسترعي التقرير الانتباه إلى التطورات الإيجابية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويؤكد ضرورة المحافظة على زخم عملية السلام، التي دخلت على ما يبدو مرحلة حاسمة ودقيقة. ومن هذا المنطلق، أود أن أدلي ببضعة تعليقات.

أولا، إن الحملة الرامية إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمضي قدما - بسرعتها الذاتية، بالطبع، إلا أنها لا تزال تحقق تقدما. وقد تم، كما أكد تقرير الأمين العام، التقيد بوقف إطلاق النار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وما زال يُضطلع بفض اشتباك القوات الأجنبية

وإعادة نشرها وانسحاب القوات الناميبية وعدد لا بأس به من الجنود من أوغندا. وتم تحقيق بعض التقدم في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. وتعتبر هذه النتائج بمثابة تقدم هام نحو التوصل إلى سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الجوهري لدعم هذا الزخم، وفقا لاتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تنسحب جميع القوات الأجنبية تماما من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجريد مدينة كيسنغاني من السلاح.

ثانيا، يعتبر وفدي أن نشر المرحلة الثالثة من البعثة يجب أن يبدأ وفقا لخطة العمليات التي قدمها الأمين العام في الفقرات من ٥٩ إلى ٨٧ من تقريره. وربما تنطوي هذه المطالب على بعض المخاطر السياسية ولها بالطبع تكاليف مالية. إلا أننا نعتقد أن هذا الثمن يجب أن يدفع بغية الاستمرار في دفع عملية السلام إلى الأمام بصورة حاسمة.

ويتصل تعليقي الثالث بمسألة الجماعات المسلحة. وما من شك في أن هذه المسألة من أهم التحديات في المرحلة الجديدة التي تدخل فيها البعثة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة المحاربين السابقين إلى الوطن وإعادة توطينهم وإدماجهم.

لذلك، أود أن أشدد على أن الموقعين على اتفاق لوساكا مسؤولون عن تقديم معلومات عن القوات وعن أماكن تواجد المجموعات المسلحة في أقرب وقت ممكن. كما أن الحوار المستمر بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا ضروري أيضاً لتحقيق حل مقبول ونهائي لهذه المشكلة.

وفي هذا السياق نشعر أنه ينبغي استغلال اجتماع مجلس الأمن مع وزراء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، الذي سيعقد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لكفالة إجراء مناقشات صريحة بشأن نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين، وسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن من الضروري، لدعم هذا التقدم في عملية السلام، أن يتم حشد مؤسسات بريتون وودز والمانحين الآخرين حول الأمم المتحدة لكفالة أن يبدأ تنفيذ برامج إعادة أفراد القوات المسلحة إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم.

وتتعلق ملاحظتي الرابعة بالحاجة إلى تحقيق تقدم في عملية السلام ووضع حد للأعمال العدائية. وكما يقول الأمين العام في تقريره، هذه مسألة ملحة بصورة متزايدة لأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مستمرة، والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة لا تزال مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين في مناشدة جميع الأطراف تيسير الجهود الإنسانية الدولية التي تمس حاجة المدنيين في الكونغو إليها.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أطيب تمنياتي للسيد نغونغي بالنجاح في عمله وأن أشيد بجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إسهامهم الهام المستمر في استعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نرحب ترحيباً حاراً بالسيد شي اوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشكره على بيانه الهام.

وأشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح للمجلس وعموم الأعضاء الفرصة لمناقشة الخطوات التالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب أيضاً بالسيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، الموجود لأول مرة في هذه القاعة. ونحن ممتنون له على

إنجازه وتقديمه تقرير الأمين العام التاسع عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتمنى له أيضاً كل النجاح في مهمته.

ونحن نقدر عالياً وجود الأمين العام في هذه الجلسة.

ونلاحظ بارتياح أن الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت هادئة نسبياً منذ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واحترام الأطراف المعنية وقف إطلاق النار؛ وإكمال الفصل بين القوات والانتشار الذي يجري تنفيذه في مواقع دفاعية جديدة؛ وانسحاب القوات الأجنبية علامات مشجعة لعملية السلام.

وإننا نثني على الأمين العام لاجتماعه مع الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي، وزعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجهات الأخرى المؤثرة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء زيارته للمنطقة في أوائل شهر أيلول/سبتمبر في محاولة للحصول على التزام كامل من هذه الأطراف بعملية السلام.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية بصورة عامة، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق لاستمرار القتال في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في كيفو، بين المجموعات المسلحة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. كما أن الوضع الراهن في كيسنغاني موضع قلق جدي أيضاً لوفد بلدي. والزيادة الكبيرة في عدد حالات انتهاك وقف إطلاق النار المزعومة في الجزء الشرقي يجب أن تدفع المجلس إلى اتخاذ إجراء فوري لزيادة التواجد في هذه المنطقة.

وفي بضع مناسبات سابقة، دعت موريشيوس إلى تنفيذ المرحلة الثالثة من انتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. ويرحب وفد بلدي، في هذا السياق، باقتراح الأمين العام تحريك المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. ونحيط علماً بنهج الخطوة خطوة في المرحلة الثالثة، وذلك كما اقترح الأمين العام. ونأمل ألا يتأخر إنشاء التواجد المدني والعسكري المختلط، وكذلك الدعم المتقدم في كندو. إننا نعي المخاطر السياسية والأمنية التي تواجهها المرحلة في هذا الوقت؛ إلا أنه يتعين على المجلس أن يختار بين المضي قدماً أو السماح بتدهور الوضع ووصوله إلى نقطة اللاعودة. وبالموافقة على المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، يتعين على المجلس أيضاً أن يرسل رسالة واضحة إلى الأطراف المعنية مؤداها أن إجراء مزيد من الانتشار لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو سيتوقف مباشرة على تعاونها.

ويتعين علينا أن نؤكد بقوة على استمرار التقيد بوقف إطلاق النار وقطع المساعدة العسكرية عن المجموعات المسلحة وتوفير حرية الحركة لموظفي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، من بين جملة أمور أخرى. ويجب أن يطلب المجلس أيضاً أن تقدم أطراف الصراع جميع المعلومات اللازمة ليتسنى إجراء مزيد من الانتشار في مجال نزع السلاح أو التسريح أو إعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين.

ونأمل أن تعالج على نحو مناسب جميع هذه القضايا في الاجتماع الذي سيعقد في أوائل الشهر القادم بين مجلس الأمن وأعضاء اللجنة السياسية التي شكلت بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وسيكون هذا الاجتماع فرصة لأعضاء اللجنة السياسية ليلزموا أنفسهم ثانية بتحقيق تقدم في عملية السلام. وبينما يطلب المجلس تعاون جميع الأطراف المعنية، يتعين عليه أن يعرب عن استعداده لتعزيز قوته متى بدأت بعثة الأمم المتحدة في الكونغو تتلقى ردوداً إيجابية.

وينبغي التشديد على أن أحد أهم أهداف المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو تشجيع وتيسير نزع السلاح والتسريح في وقت مبكر. ومن المشجع أن

نلاحظ أن حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، كلتيهما، أنشأتا آليات وطنية لنزع السلاح والتسريح. إلا أننا نتفق مع الرأي القائل إنه يلزم توفير التزام سياسي أكبر من هذين البلدين بعملية نزع السلاح والتسريح من خلال إنشاء آلية تنسيق مشتركة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق الحوار بين زعيمي البلدان. ولذلك، يجب أن يشجع المجلس هذين الزعيمين على الاجتماع بتواتر أكبر.

ولا يمكن تحقيق تقدم في عملية السلام دون تحقيق تقدم في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها اجتماع الحوار بين الأطراف الكونغولية المعقود في أديس أبابا، يعرب وفد بلدي عن دعمه الكامل لمنسق الاجتماع وفريقه في الجهود التي يبذلانها لإعادة عقد هذا الاجتماع في جنوب أفريقيا في وقت قريب. ونشكر حكومة جنوب أفريقيا على تقديمها الدعم اللوجستي وعلى استضافتها جولة المحادثات التالية. ونود أن نشدد ثانية على ضرورة كفالة الطابع الحصري للمؤتمر بمشاركة جميع فئات المجتمع. ونطلب أيضاً من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي والمالي الكامل للحوار.

ويتطلع وفد بلدي أيضاً إلى تقرير لجنة الخبراء عن الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يوجد أي شك في وجود صلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع. وأي حل شامل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يعالج الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الكونغو.

وبالنسبة للحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء الحالة المأساوية السائدة، التي أدى تدفق اللاجئين في الآونة الأخيرة من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تفاقمها. ونحن نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى على الجهود التي تبذلها في محاولة تخفيف معاناة شعب الكونغو الديمقراطية. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز مساعدته للمحتاجين.

وبالنسبة لحالة حقوق الإنسان، نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع قواعد ومعايير لحقوق الإنسان. إلا أنه من المزعج أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. وندعو أطراف الصراع إلى إظهار التزام أكبر باحترام حقوق الإنسان.

وأخيراً، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا بدء المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشادة بموظفي البعثة على العمل الممتاز الذي يقومون به في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضاً أن أرحب بعرض السيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، تقرير الأمين العام، الذي نشيد به أيضاً. ونرحب أيضاً ببيان وزير الخارجية شي أوكيتوندو، ويسرنا أن نراه هنا. ونأمل أن نتمكن من الاجتماع مع زملاء الوزير من الدول الموقعة على اتفاق لوساكا أثناء تولي جامايكا رئاسة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن البيان الرئاسي الذي نحن بصدد اعتماده في ختام جلسة اليوم يعكس أهداف سياستنا العريضة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف نستخدم جلستنا المأمولة في تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد شتى المجالات التي نرجو أن تحرز فيها تقدما، وهي المجالات التي تناولها عدد من زملائي بالفعل. غير أنني أود في جلستنا اليوم أن أركز على مشكلة

محددة - مشكلة ليس مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد استعصت على الحل على مدى السنوات السبع السابقة.

ونحن نعلم أن الشعب الكونغولي هو الضحية وليس السبب على نمط القوات الرواندية المسلحة السابقة والانتراهاموي والجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية. كما لم يكن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية متورطا في عمليات الإبادة الجماعية الرواندية ولا في الأحداث التي أدت إلى التمرد المسلح في بوروندي. بل كون المشكلة ليست من صنع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يقلل من مسؤوليتها الآن عن إيجاد حل لها.

وفي كانون الثاني/يناير اجتمع المجلس بكل من الرئيسين كابيلا وكاغامي على انفراد. وفي ذينك الاجتماعين قال وفدي إن أيا من البلدين لا يمكن أن يطمع في الحفاظ على احتياجاته الأمنية إن هو اعتمد سياسة مواجهة مع جيرانه. وقلنا أيضا إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لها الحق بموجب القانون الدولي في أن تطلب انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيها، وإن لجيرانها أيضا الحق في المطالبة بعدم استخدام أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في شن هجمات ضدهم.

ومن خلال حسن نية الأطراف لا يزال خط الفصل بين القوات نافذا واقتصر القتال على منطقة صغيرة نسبيا. غير أن جميع القوات التي تهدد رفاه الشعب الكونغولي داخل منطقة القتال الحالية لا تزال متماسكة. وقد آن الأوان لأن تتصدى الأطراف لأصعب قضية في هذه العملية وهي: نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها.

وآن الأوان لأن تعم الشفافية كل الأطراف.

وقد اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الخطوة الأولى بدعوة الأمم المتحدة إلى كامينا للالتقاء بمجموعة من الناس قدموا إلى العالم على أنهم فدائيون روانديون على استعداد لعملية نزع السلاح. وهذه اللفتة الإيجابية للغاية قوضها الأسلوب الذي نفذت به. فلا بد من أن تكون الأمم المتحدة قادرة على فحص كل فرد والتأكد من خلفياته ورغباته، ولكن الصلة بين الأمم المتحدة والموجودين في المخيم كانت محدودة للغاية. بل إننا لا يمكن أن نقول إن كان الأفراد الممثلون هم في الواقع من الروانديين.

ومع هذا تبقى كامينا نقطة البداية. ومن المشاكل التي نصادفها دائما أن أحدا منا لا يعلم عدد الموجودين من هؤلاء الأفراد. وتقول حكومة رواندا إن العدد هو عشرات الآلاف، وتقول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إن الأفراد الذين رأتهم الأمم المتحدة في كامينا يمثلون كل الفدائيين الروانديين في أراضي الحكومة. ونحن واثقون إلى حد ما أن الرقم الحقيقي يقع في المنتصف.

ونحن نناشد الوزير شي أوكيتوندو السماح للأمم المتحدة بأداء مهمتها في كامينا. ولو نجحنا في تسريح مجموعة صغيرة فقد يتبعها غيرها، ونرجو أن تفعل الأمم المتحدة ذلك بعد عودتها، بالتعاون والمساعدة الكاملين من الحكومة. وأرحب بمعالجة الوزير هذه المسألة في تعليقاته اليوم. وينبغي أن يسمح للأمم المتحدة أن تتكلم مع كل شخص على انفراد، وأن تتأكد من هوية هؤلاء والمكان الذي يأتون منه والمكان الذي يرغبون الذهاب إليه. وإزالة أي غموض حول التزام الحكومة بنجاح عملية كامينا يشكل إشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي والمنطقة.

وأتطرق بإيجاز إلى نقطة أخرى. فمن خلالكم، السيد الرئيس، أصدر المجلس مؤخرا نداء إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكل الأطراف بأن توقف أي شكل من أشكال الدعم الموجه إلى الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترى حكومتي أن وقف

التسليح شرط أساسي وضروري لنزع سلاح القوات السلبية. ولئن كانت جماعة الماي ماي غير مدرجة في مرفق اتفاق لوساكا، وكانت الجماعة تشكل حركة مقاومة كونغولية من السكان الأصليين، فإن تسليحها يظل إعداما محتملا لعملية السلام. فبدلا من تزويدها بالأسلحة ينبغي أن تركز الأطراف جميعها على إشراكها في الحوار بين الكونغوليين.

وفي مطالبتنا باجتماع رئيسَي دولتَي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية كنا في الواقع نطالبهما بالدخول في عملية مرسومة لتحويل العداء المتبادل إلى أمن متبادل. ونعلم أن المجلس سيواصل دعم جهودهما للعمل من أجل إيجاد منطقة يقوم الأمن فيها على تبادل المصالح والتعاون.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره التاسع عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بحضوره وحضور ممثله الخاص، السيد نامنغا نغونغي، الذي نشكره على إحاطته الإعلامية. ونرحب فضلا عن هذا ترحيبا حارا بعودة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، إلى المجلس ونشكره على بيانه الشامل.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر الآن بمرحلة حرجة. والصين توافق على تقييم الأمين العام للحالة العامة، الواردة في تقريره التاسع. ونرى أيضا أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تحت السيطرة. فوقف إطلاق النار بين كل الأطراف يستمر نافذا ويجري سحب بعض القوات الأجنبية.

ومع أن الحوار السياسي بين الكونغوليين معلّق الآن فعملية الحوار السياسي نشطة رغم هذا. ونحن نطالب جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوفاء بالتزاماتها بحسن نية وفي أقرب وقت ممكن، وذلك بتنفيذها اتفاق لوساكا للسلام وسائر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وبغير هذا لا يمكن للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتواصل سيرها في اتجاه إيجابي. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكبر في تيسير المصالحة والثقة المتبادلة بين كل الأطراف.

إن التقرير التاسع للأمين العام يركز على نشر المرحلة الثالثة من البعثة. ونحن نوافق على اقتراح الأمين العام بشأن انتشار المرحلة الثالثة وندعمه. فالانتشار التدريجي الذي تنفذه الأمم المتحدة يساعد على إدامة الزخم في عملية السلام. وهذا ليست له قيمة رمزية بالنسبة للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بل وفي منطقة البحيرات الكبرى - فحسب، بل له قيمة عملية أيضا.

ونوافق أيضا على أن الدور الأساسي للبعثة، في المرحلة الثالثة هو إقامة مراكز استقبال يمكن أن يسلِّم المقاتلون أسلحتهم فيها، مما يسهل عملية التسريح بين كل الأطراف. فينبغي اتخاذ الترتيبات لنزع سلاح المقاتلين بمن فيهم ٣ ٠٠٠ مقاتل سابق استقبلتهم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تتسنى عودتهم إلى المجتمع بطريقة سلسلة وسلمية. ونحن نؤيد أن تنشئ الأمانة العامة آلية تنسيق صغيرة في نطاق الإطار الموجود، من أجل دراسة سلسلة المسائل الناشئة بعد انتهاء الصراع ومعالجتها.

وأود أن أوضح هنا أن الأمم المتحدة قوة هامة لتعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى. غير أنها ليست بالقوة الحاسمة. وأقول بالتحديد إن مصير جمهورية الكونغو الديمقراطية يظل في أيدي أطراف الصراع. ولتيسير التحقيق المبكر للسلام والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات

الكبرى يجب أن تضاعف أطراف الصراع جهودها وتوفر بيئة تمكين وتتعاون بنشاط مع البعثة في مرحلة انتشارها الثالثة. ولتحقيق هذا الغرض ينبغي أن تبدأ كل الأطراف المعنية من مصالحها الوطنية وتعتمد نهجا عمليا وتعاونيا وتعيد الحوار وتلتمس السبل والوسائل لإحلال سلام دائم. ويجب في الوقت نفسه أن تنسحب القوات الأجنبية دون شروط في أقرب وقت ممكن وأن تنهي الأطراف المعنية على الفور كل أنواع الدعم والمساعدة للجماعات المسلحة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي في البداية بحضور الأمين العام هذه الجلسة العامة، فهذا أمر ييسر تبادل الآراء عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نتطلع إلى المناقشات الأخرى التي تجرى في الشهر المقبل بين اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا ومجلس الأمن، بغية اكتشاف سبل أخرى يمكن بها لمجلس الأمن وبلدان المنطقة الحفاظ على الزخم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا اليوم وأن أشكره على إسهامه الكبير في مناقشتنا.

توقيت جلسة اليوم مناسب أيضا، حيث أنها تعقد في أعقاب الجلستين السريتين المشتركتين لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات اللتين عقدتا يومي ١٨ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد انتفعنا في تينك الجلستين من المناقشات الموضوعية حول القضايا الرئيسية التي أثارتها البلدان المساهمة بقوات. ويجب تشجيع هذه الممارسة، حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى مشاورات أكثر نشاطا بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن حول إنشاء ولايات بعثات حفظ السلام وتجديد تلك الولايات وتغييرها.

وأود أن أشكر السيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه للتقرير التاسع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نتمنى له كل نجاح في مهمته ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب له ولمن يعملون معه في البعثة من رجال ونساء عن تقديرنا لخدماتهم النموذجية لقضية السلام.

يرد في تقرير الأمين العام أن الحالة العامة، رغم الصعوبات، تظل مؤاتية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرد في التقرير أن وقف إطلاق النار على طول خط المواجهة استمر منذ كانون الثاني/يناير، وأن فصل القوات وإعادة نشرها في مواقع دفاعية جديدة قد استكمل تقريبا، وأن بعض القوات الأجنبية انسحبت.

ومع ذلك، يشير التقرير إلى استمرار حالات اندلاع القتال على نحو مزعج وخطير في شرق البلد. وفي هذا الصدد، بينما يرحب وفد بلادي بتوصيات الأمين العام حول المراحل التالية من نشر البعثة ويؤيد نية التحرك صوب المرحلة الثالثة، فإننا على علم بالتحديات المنتظر أن نواجهها مستقبلا فيما يتعلق بالتنفيذ. ولهذا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع البعثة.

وبصفة خاصة، نطالب جميع الأطراف بوقف دعم الجماعات المسلحة التي تعمل في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ندعو إلى وقف الأعمال العدائية في المناطق الأخرى من البلد. وإذ تنشر البعثة المزيد من أفرادها شرقا، من الجوهري أن تمتثل الجماعات المسلحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاق لوساكا وأن تنفذها تنفيذا كاملا.

لقد بلغت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مفترق طرق الآن، ولا بد أن نضمن ألا تذهب المكاسب التي تحققت حتى الآن أدراج الرياح. وفي هذا

السياق، يود وفد بلادي أن يسلط الضوء على بعض الجوانب التي لا تزال تسبب القلق.

أولا، نود أن نثني على السير كيتوميلي ماسيري، الميسر، لتنظيم الاجتماع التحضيري الناجح في غابورون. وكما أصر وفد بلادي مرارا وتكرارا، يظل الحوار بين الأطراف الكونغولية أهم وسيلة تتمتع بالمصداقية وبالصلاحية للتطبيق يمكن بها تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولهذا، فإن التقارير الواردة عن تعليق الحوار في أديس أبابا تبعث على الانزعاج. ونود أن نشجع جميع الوفود على استئناف الحوار والاستمرار في التركيز على هدفنا النهائي، وهو تقرير مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أحطنا علما، بل وننوه باستعداد حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة الحوار في ظرف شهر عن طريق تحمل النصيب الرئيسي من المصروفات في هذا الشأن.

ثانيا، إن المقدرة على التنفيذ الفعال لنزع سلاح المتحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. هي أحد التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها إذا أريد لقضية السلام أن تنجح. وقد جرى التركيز بشكل واضح في تقرير الأمين العام على أن من المهم إيجاد حلول دائمة لمشكلة الجماعات المسلحة، بما في ذلك إعادة المتحاربين السابقين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونؤكد أن الأمر متروك للأطراف في الصراع لضمان تهيئة بيئة مؤاتية تساعد على التنفيذ الناجح للمرحلة الثالثة للبعثة.

وفيما يتعلق بالسياق الإقليمي، أحطنا علما بنية الأمين العام تعزيز التعاون الموجود بين منظمات الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، بغية تحقيق تقسيم دقيق للأعمال في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحيط علما باقتراح الأمين العام بأن الوقت قد حان لكي تستكشف الأطراف وسائل ربط بوروندي على نحو أكبر بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتطلع إلى تلقي المزيد من التقارير في هذا الشأن.

الآن، يود وفد بلادي أن يعرب عن اتفاقه مع الأمين العام على أن الحاجة إلى التقدم بعملية السلام وإنهاء القتال أضحت أكثر إلحاحا، حيث أن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لا تزال تحدث، ولا تزال الأوضاع الإنسانية لملايين الكونغوليين سيئة إلى أقصى حد. والحالات المستمرة للتعذيب والاحتجاز وتقتيل ما يقرب من ٧٥٠ مدنيا ومضايقة النساء والتحرش الجنسي بهن يجب معالجتها فورا وكفالة مثول مرتكبيها أمام العدالة.

الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والاحتياجات الماسة لما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان إلى الغذاء من الأمور التي تبعث على القلق بصفة خاصة، حيث أن الحالة تنذر بإثارة المزيد من الصراع. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل معالجة نواحي القلق هذه بأساليب ملموسة، ونود أن نثني على جهود الوكالات الإنسانية التي تسعى إلى تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين، رغم الصعوبات الجسيمة.

وثمة قضية أخرى تشكل قلقا لوفد بلادي، هي تجريد كيسنغاني من السلاح. إن التجريد من السلاح واستعادة السلطة المدنية من المسائل الجوهرية لنجاح عملية السلام. وكما ذكر الأمين العام بكل حق، فإن تجريد كيسنغاني من السلاح سيسهم إسهاما كبيرا في إنعاش المجتمع الكونغولي والاقتصاد الكونغولي. ولهذا نطالب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية غوما بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما ندعو دول المنطقة إلى استخدام نفوذها لكي تحقق التجريد من السلاح والتعاون الكامل مع البعثة ومع عملية السلام.

هناك قضية أخرى هي التركيز على المعلومات. يسرنا أن نلاحظ تأكيد التقرير على تطوير إذاعة الأمم المتحدة لكي تصبح مصدرا للمعلومات الدقيقة والمحايدة وذات المصداقية بشأن جميع جوانب عملية السلام.

ختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد التزامنا بتحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب ألا نسمح للزخم الإيجابي الذي بدأ بأن يذهب أدراج الرياح، ونشجع جميع الأطراف على اغتنام الفرصة والاستمرار على الطريق إلى السلام.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نشكر كذلك السيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات الإضافية التي قدمها. ونرحب أيضا بحضور وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعنا.

لقد أتيحت لنا الفرصة لإجراء دراسة تفصيلية للمقترحات الواردة في التقرير، ونود أن نعلق على جوانب متعددة نرى أنها ذات أهمية في ظل الظروف الحالية.

وننوه بارتياح بالتقدم المحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمما يدعو إلى التفاؤل وقف إطلاق النار على خط المواجهة، وفصل القوات وإعادة نشرها في مواقع دفاعية جديدة، وسحب بعض القوات الأجنبية من الأراضي.

ونلاحظ كذلك أنه لا تزال هناك بعض الصعوبات، وبخاصة في المنطقة الشرقية. وبالتالي، نضم صوتنا إلى غيرنا من أعضاء المجتمع الدولي في مناشدة الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا بأن تبذل قصارى جهدها لإنهاء هذه المجابهات، التي تهدد بتقويض جهد تشارك الأمم المتحدة فيه مشاركة فعالة.

والصعوبات التي نشأت أثناء الحوار فيما بين الكونغوليين في أديس أبابا جديرة أيضا باهتمامنا. وقرار تأجيل ذلك الاجتماع من شأنه أن يؤجل أيضا البحث عن الأهداف الجوهرية التي تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحقيقها، من قبيل تحقيق المصالحة الوطنية، واتخاذ قرارات بشأن طبيعة نظام الحكم في البلد، والعلاقات مع جيرانه في الشرق والجنوب، والعلاقات بين مختلف المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، وهي مسائل وردت الإشارة إليها في الفقرة ٩٦ من التقرير.

ولكن ينبغي ألا تؤدي هذه العقبة إلى شعورنا بعدم التشجيع. والشيء المهم هو أنه لا بد أنه تكون الأطراف على دراية بالجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، والأمم المتحدة، والتي ينبغي الاستجابة لها على النحو الصحيح وذلك بإحراز تقدم موضوعي في ذلك الحوار وتقديم دعم حقيقي لعمل الميَّسر. وإحراز النجاح في ذلك الحوار سيحدد بقدر كبير استدامة العملية السياسية في ذلك البلد في الأجل البعيد.

وتؤيد كولومبيا توصية الأمين العام التي تفيد بأنه ينبغي الإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ببدء المرحلة الثالثة من نشرها في الكونغو، وفقا للشروط الواردة في التقرير. وينبغي أن تتفهم الأطراف في اتفاق لوساكا ذلك بصفته إشارة إلى عزمنا على المضي قدما بالرغم من الصعوبات. ونعرب عن ثقتنا أن جميع الأطراف المعنية ستفهم هذه الرسالة بأن يسهم مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم في إتاحة المجال لإجراء حوار بنَّاء ورفيع المستوى بين الأطراف في الاتفاق وبين مجلس الأمن – وربما، البلدان المساهمة بقوات – خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رئاسة جامايكا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وأنا، أيضا، أرحب بوجود السيد شي أوكيتوندو وزير الخارجية في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونرحب أيضا بالسيد نغونغي بصفته الممثل الخاص الجديد للأمين العام لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتمنى له كل النجاح في مهمته البالغة الأهمية.

إن التقدم المحرز في عملية السلام خلال الأشهر القليلة الماضية يبعث فينا الأمل. غير أننا نلاحظ مع القلق الافتقار إلى إحراز تقدم موضوعي حتى الآن في الحوار فيما بين الكونغوليين. الحوار السياسي جزء حيوي من عملية السلام، حسبما ينص على ذلك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ونحث الأطراف على إظهار القيادة والمرونة لدفع العملية إلى الأمام كمسألة تتسم بأهمية عاجلة.

ونحن نواجه تحديات هائلة، بشأن التحضير للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما يتضح من تقرير مجلس الأمن. ونرى، أن من الأهمية الحاسمة، أن تتوافق إلى أكبر مدى ممكن ولاية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التوصيات ذات الصلة المتضمنة في تقرير الإبراهيمي.

وتؤيد النرويج التوصية المتضمنة في تقرير الأمين العام المتعلقة بتعزيز مفهوم العمليات على النحو المقترح في الفقرات من ٥٩ إلى ٨٧، شريطة أن تمضي الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار قدما وتظهر الإرادة السياسية والقيادة. ونتطلع، في هذا السياق، إلى الاجتماع القادم بين أعضاء اللجنة السياسية بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن، المقرر عقده في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر.

ويؤكد الأمين العام في تقريره على ضرورة وضع برنامج نزع سلاح وتسريح الجماعات المسلحة، وإيجاد حلول دائمة لها، يكون قابلا للتطبيق، على النحو المحدد في اتفاق لوساكا. ونحن نؤيد ذلك الاقتراح، ونؤكد من جديد أنه يجب مواصلة ممارسة الضغط على الأطراف حتى يتسنى البدء بالعملية وبتنفيذها، حسبما نأمل، في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، لا بد من ممارسة ضغط أكيد على كينشاسا وحلفائها لكي تمتنع عن تقديم أي دعم للقوات السلبية وثوار الماي - ماي العاملين في المنطقة. وغني عن القول، أنه لن يكون بالمستطاع تعزيز عملية التسريح ونزع السلاح التي تتسم بأهمية بالغة والتوصل إلى حلول دائمة، بفعالية، إذا واصلت الأطراف، في الوقت نفسه، إعادة تسليح القوات السلبية.

ونعرب عن موافقتنا على أنه ينبغي تنسيق الدور الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم جهود التسريح ونزع السلاح وإيجاد الحلول الدائمة لها. ونرى أن برامج ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مؤهلة على نحو أفضل للقيام بالمهام التي تتسم بدرجة أكبر بالطابع التقني والتي ترتبط بهذه الجهود. ونؤيد اقتراح بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامي إلى إنشاء آلية استشارية في كينشاسا ونيويورك من أجل تحقيق هذا الغرض.

وفي المقام الأول، نطالب حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بأن تكثفا حوارهما بهدف التوصل إلى فهم سياسي أكيد لعملية التسريح ونزع السلاح وإيجاد الحلول الدائمة لها وإنشاء آلية التنسيق المشتركة. ونحن على استعداد لدعم هذه الآلية إذا أنشأت.

ونوافق أيضا على الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومؤداه أنه لن يتم إقرار سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون التوصل إلى تسوية شاملة للحالة في بوروندي. ولهذا، فإننا نتطلع قدما إلى إنشاء البرنامج المتعدد الأقطار من أجل التسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى الذي يقوم البنك الدولي حاليا بإعداده، وذلك بالتشاور مع الأمم المتحدة وحكومات المنطقة. والنرويج على استعداد لبحث مسألة دعم البرنامج حالما يتم عرضه.

وفضلا عن ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية واستخدام الأطفال الجنود في المنطقة كلها. ولا بد أن يتصدى المجتمع الدولي بلا هوادة لهذين الجانبين.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأصرح بأن النرويج أرسلت بالفعل خمسة مراقبين عسكريين إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن سرورنا للمشاركة فيها بصفتنا بلدا مساهما بقوات.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي، أيضا، عن امتنانه للأمين العام على تقريره، الذي يتضمن عددا من التوصيات الهامة التي من شأنها أن تمضي قدما بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن الشكر أيضا للسيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في البلد. ونرحب بالسيد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشارك اليوم في جلسة المجلس، ونعرب له عن الشكر على بيانه الهام.

على إثر اكتمال مرحلة فض الاشتباك بنجاح، ستكون هناك مهام معقدة كثيرة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتصل بالمضي قدما في عملية نزع سلاح وتسريح الجماعات المسلحة وتحقيق انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيط علما بملاحظة الأمين العام ومفادها، أنه بالرغم من الصعوبات القائمة حاليا، إلا أن الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما تزال مؤاتية. ونعتقد بضرورة استدامة الزخم بمواصلة بذل الجهود المشتركة لتعزيز عملية السلام. ولقد دأب مجلس الأمن والمجتمع الدولي دائما على إظهار عزمهما على مساعدة الجهود التي تبذلها الأطراف والرامية إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشهد على ذلك التقدم المحرز في أثناء مرحلتي تنفيذ عملية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بيد أننا نعتقد بقوة أنه لا يمكن الحفاظ على دينامية عملية السلام برمتها ودفعها للأمام إلا إذا وفت الأطراف بمسؤولياتها وترجمت إرادتها السياسية إلى عمل حقيقي. فهذه هي القوة الدافعة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بدونها يفقد الدعم الدولي فعاليته.

وفيما يتعلق بدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل، نرحب بخطط الأمين العام وتوصياته بشأن البدء في نشر المرحلة الثالثة للبعثة. وندرك تماماً أن الحالة الأمنية، والمناخ السياسي، وعوائق النقل والإمداد تتطلب وضع نهج تدريجي لعملية النشر المذكورة. وبالنظر إلى أن محور التركيز الرئيسي للمرحلة الثالثة من نشر البعثة يتمثل في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم وإعادة دمجهم، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن استمرار تقيد الأطراف بوقف إطلاق النار ووقف تقديم الدعم العسكري للجماعات المسلحة هما الشرطان المسبقان الرئيسيان لإقامة بيئة تمكينية تتخلى فيها الجماعات المسلحة عن خياراتها العسكرية.

ونرى أيضاً أنه لا يزال للحوار البنّاء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ولنزع سلاح كيسنغاني أهمية حاسمة بالنسبة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم وإعادة دمجهم. ونحث الأطراف على أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

ولا بد من الإشارة إلى ما للحوار بين الأطراف الكونغولية من أهمية لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة والسلام، ونرحب كثيراً بالجهود التي يبذلها الرئيس ماسيري لتسهيل توطيد هذه العملية بحيث لا تتعرض للنقض. وندرك مدى أهمية تعاون الأطراف بشكل كامل مع البعثة. وليست إتاحة الأطراف للبعثة سبل الوصول دون عائق وتزويدها إياها بالمعلومات الوافية سوى قليل من العناصر الرئيسية لهذا التعاون. وبما أن من الواضح أن دور البعثة في المرحلة الثالثة سيتمثل في إقامة مراكز استقبال مؤقتة لنزع السلاح والتسريح المبدئي للمقاتلين السابقين، فإن المشاركة عن كثب من قِبل وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية دعماً للجهود التي تبذلها البعثة للتنسيق أمر حاسم بالنسبة لنجاح عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم وإعادة دمجهم برمتها. وفي هذا السياق، نرحب بعزم الأمين العام على اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون بين هذه الكيانات من خلال تحديد واضح لتقسيم العمل.

والإنعاش الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية أحد العناصر الهامة للعودة إلى السلام والاستقرار وهو يتطلب مزيداً من المساعدة من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يساورنا القلق إزاء استمرار نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونتطلع إلى القيام بأول تحليل مشترك يضطلع به فريق الخبراء.

وما زالت الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان تشكلان مصدراً لقلق المجتمع الدولي وينبغي التصدي لهما بشكل عاجل. ونرحب بالتوسع المقترح في العمليات المدنية من قِبل البعثة، بما فيها عنصر الشرطة المدنية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبين استعداد حكومة أوكرانيا للإسهام في البعثة بتوفير الأفراد لعنصر الشرطة المدنية.

وأخيراً، في سياق مناقشتنا اليوم، يرجو وفدي إذا ما واصلنا التحرك معاً أن يستمر تقدم الزخم الناجم عن الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي رأينا أن البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم سيبعث برسالة ملائمة في هذا الصدد.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نعرب عن شكرنا لوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطته الإعلامية لنا عن آخر تطورات الحالة في بلده كما نشكر الأمين العام على تقريره التاسع عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وننظر إلى إنجاز المرحلة الثانية لعمليات البعثة بمثابة عمل أُحسن أداؤه في ظل أوضاع صعبة ونقدم تهانينا لفريق البعثة. بيد أننا يساورنا القلق بشأن استمرار تزعزع الاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد أعرب بعض الزملاء الآخرين حول هذه الطاولة عن هذه النقطة. لذلك فإن النقطة الرئيسية تتمثل في أننا نود أن نؤكد اليوم أهمية توطيد وجود للأمم المتحدة في المناطق المضطربة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثمّ فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن تعمل البعثة على إقامة وجود لها شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المرحلة الثالثة. بيد أنه يجب قبل عمل ذلك أن تزود البعثة بالوسائل اللازمة

وأن يُكفل بأسرع ما يمكن تهيئة الظروف لتعزيز أهدافها هناك. فمن شأن الفشل إلى أن يؤدي لتقويض مصداقية البعثة ويزيد عملها مشقة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، نرى ألا تغفل البعثة أثناء مضيّها قدماً في خطط الانتشار مسؤولياتها الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في المناطق التي لها فيها وجود ثابت بالفعل. فالنجاح في هذه المناطق يوفر دليلاً ملموساً ومقنعاً على مزايا وجود البعثة، وسيساعد في جهود البعثة لبناء الثقة وإجراء الحوار مع الجماعات المسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما إذا نُظر إلى البعثة على أن وجودها لا يقدم ولا يؤخر في مناطقها الحالية، فنرى أنه سيكون من الصعب عليها أن تكسب ثقة السكان، نرى أنه سيصعب عليها أن تكسب ثقة السكان في المناطق الجديدة، ناهيك عن ثقة المقاتلين الذين تأمل في نزع سلاحهم.

وأخيراً، نهيب بالبلدان في المنطقة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة في إعادة المحاربين السابقين من رعاياها إلى وطنهم. وقد أصبح بالفعل من الواضح جداً لنا جميعاً أن مشاكل مجلس الأمن الخاصة بهذه البلدان مترابطة بشكل وثيق. ولكي تنجح عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن أو التوطين وإعادة الدمج، لا بد من توثيق التعاون والتنسيق بين هذه البلدان والبعثة. ولعله يتسنى للبعثة أن تنظر في إقامة لجنة للتنسيق بمشاركة من هذه البلدان ضماناً لهذا التنسيق عن كثب، فضلاً عن شفافية عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن أو التوطين وإعادة الدمج.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، ونعرب عن امتناننا له على البيان الذي أدلى به والذي يتضمن تحليلاً عميقاً للحالة في بلده. وأود أن أعرب عن الامتنان أيضاً للممثل الخاص للأمين العام السيد نغونغي لعرضه هذا التقرير الشامل الذي يتضمن مفهوم النشر التدريجي للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير بالقيام بهذه المرحلة من العمليات ضمن الولاية الراهنة للبعثة وفي حدود القوام العسكري الذي أذن به مجلس الأمن. وبالنظر إلى الخطة التي تم وضعها لنشر المرحلة الثالثة، أي توسيع نطاق الأنشطة التي تضطلع بها البعثة ليشمل المناطق التي ما زال القتال مستمراً فيها، نعلق أهمية خاصة على امتثال الأطراف في هذا الصراع لالتزاماتها بتهيئة الأوضاع الأمنية الملائمة لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ويتمشى محور التركيز الرئيسي لمفهوم المرحلة الثالثة لنشر البعثة، المتمثل في تهيئة الأوضاع لنزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن أو توطينهم وإعادة دمجهم طوعاً، مع النهج الذي أخذنا به من استحالة استعمال القوة لمحاولة حل هذه المشكلة. ونرى أن نجاح أو فشل جميع الجهود في هذه المجالات سوف يتوقف في نهاية المطاف على مدى شعور من كانوا في صفوف الجماعات المسلحة النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوافر الحماية لهم لدى عودتهم إلى أوطانهم.

وبالرغم من الطابع المأساوي للأحداث التي سبقت التحرك إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية وضرورة توقيع العقاب العادل على مرتكبي القتل الجماعي، لا يفوتنا أن نرى أن السلام والأمن في المنطقة سيتوقفان على تحقيق المصالحة الوطنية، وتسوية الصراعات العرقية، وإرساء الديمقراطية في الحياة السياسية، لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل في جميع دول المنطقة.

ولا بد أن يظل الامتثال الدقيق من جانب الأطراف في اتفاق لوساكا للالتزامات التي قطعتها على نفسها، فضلاً عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن، أحد الشروط الهامة لنشر المرحلة الثالثة للبعثة. وينطبق هذا بصفة أساسية على عدم نشر تعزيزات للقوات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعجيل بسحب هذه القوات منها.

ولا بد من وضع حد لتوفير أي شكل كان من أشكال الدعم للجماعات المسلحة.

ومرة أخرى - وهنا نكرر نقطة أثيرت أكثر من مرة - يود وفدنا أن يؤكد تأكيدا حاسما أن هناك حاجة إلى أن يسرع مجلس الأمن بتحويل مدينة كيسنغاني إلى منطقة غير عسكرية. فتقاعس قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عن الامتثال لهذه المطالبة من جانب مجلس الأمن، بالتواطؤ مع السلطات الرواندية، أصبح سافرا، وهذا أمر يستحق إدانته بأشد العبارات.

والشرط الذي لا غنى عنه لانتشار قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل هو تعاون الأطراف مع أفراد البعثة في حسم المهام المشمولة بولايتهم. كما نناشد الأطراف الكونغولية أن تضع خلافاتها جانبا، وأن تتعاون فيما بينها، ومع الميسر الدولي في إطار الحوار الوطني فيما بين الأطراف الكونغولية، الذي يجب أثناءه تحديد المعالم الرئيسية للنظام السياسي المقبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التقدم في هذه المجالات هو الذي سيقرر حكم وفدنا على وجود الإرادة السياسية بين الأطراف على الدفع قدما بالتسوية السلمية، وسيحدد موقفنا من التوصيات المتعلقة بالخطوات التي ستتخذ في المستقبل في إطار نشر البعثة في مرحلتها الثالثة.

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا غاضبون. وغاضبون لأننا علمنا، مرة أخرى، بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قرأنا في التقرير التاسع للأمين العام - الذي نشكره عليه - تحت عنوان ”الأراضي التي تخضع لسيطرة جبهة تحرير الكونغو“ أنه:

> ”وردت أيضا تقارير مقلقة بصور بالغة بشأن الحالة في آرو بمقاطعة إيتوري، حيث يقال إن نحو ٧٥٠ شخصا من المدنيين قد تعرضوا لمذبحة خلال فترة ستة أسابيع“. (S/2001/970، الفقرة ٥٠)

ويستطرد التقرير قائلا، في الفقرة ٥١، بخصوص ”الأراضي التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية“:

> ”في المقاطعات الشرقية، وردت تقارير تفيد بأن سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لا تزال تواصل تخويف ناشطي حقوق الإنسان ومضايقتهم وتقوم باعتقالات تعسفية“.

ويخبرنا أيضا عن تقارير وردت عن تجنيد إجباري للشباب في الجيش، وعن اغتصاب منهجي للنساء والفتيات، وعن عمليات قتل تعزى لدوافع عرقية، وعن استهداف اللاجئين والمشردين داخليا. وفي الفقرة ٥٢ نقرأ ما يلي:

> ”في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، يقال إن قوات الأمن التابعة للمايي مايي، وانتراهاموي وبانيا مولينغن، قامت بحملة من الإرهاب والقمع الوحشي، فضلا عن مذابح ضد المتعاطفين مع قوات المعارضة، أو حتى ضد من يتهمون بالتعاطف معها“.

وقد حان الوقت لأن نضع حدا للإفلات من العقاب على هذه الجرائم الرهيبة. ونطالب بإجراء تحقيق دولي في هذه الأعمال والممارسات.

وبالنسبة للإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة، نلاحظ مع التقدير أن الأمين العام يذكر ما يلي في الفقرة ٤٥ من التقرير:

”أحرزت الحكومة بعض التقدم في ترسيخ قوانين حقوق الإنسان ومعاييرها“.

بيد أن الأمين العام يبلغنا أيضا بحدوث انتهاكات جسيمة للحقوق المدنية والسياسية، وانتهاكات أخرى للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

ومن المناسب هنا أن يكون لنا شرف الترحيب بوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي انضم إلينا في مداولاتنا. وأعضاء المجلس، وعامة أعضاء الأمم المتحدة والحضور، يودون، بالتأكيد، أن يسمعوا رأيه عن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المسجلة في تقرير الأمين العام.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن الترحيب الحار بالممثل الخاص للأمين العام، السيد نغونغي. ونحن ندين له بالعرفان لمساهمته في مناقشتنا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى اجتماعنا مع البلدان المساهمة بقوات، وفي مشاوراتنا غير الرسمية بالأمس، وفي جلستنا العلنية اليوم. فهو حامل راية الأمم المتحدة في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

وسوف اقتصر في بياني على بضعة مجالات، ابتداء من فض الاشتباك بين القوات وإعادة انتشارها. فإتمام البعثة لعملية التحقق من ٩٥ موقعا دفاعيا من أصل ٩٦ موقعا، يجعلها جديرة بتقديرنا. فقد أنجزت جزءا مهما من ولايتها، ونحن نحيي قيادتها على هذا الإنجاز. كما ندعو الحكومة وحركة تحرير الكونغو وجبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن تتعاون بالكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حل المسائل المعلقة بخصوص المواقع المتبقية.

ثانيا، وفيما يتعلق بسحب القوات المسلحة، فمن دواعي السخرية أن ناميبيا، التي هي حليفة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ذهبت إلى ذلك البلد لمد يد العون لحكومة شرعية، قدمت مثالا يحتذى بسحب قواتها بالكامل. وكان الأجدر بغيرها أن ينسحبوا قبلها بكثير، وإن كنا، مع ذلك، نرحب بانسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من المديرية الاستوائية، حتى وإن كان جزئيا. ونحن نشجعها على الانسحاب كلية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ذي السيادة، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتساقا مع التزام أوغندا ذاتها باتفاق لوساكا.

أما استمرار وجود الجيش الشعبي الرواندي الذي تفيد التقارير بأنه يبلغ في مجموعه حوالي ٤٠ ٠٠٠ جندي، فإنه يشكل لنا مصدر قلق بالغ. وهذه القوات بالذات، وجميع القوات الأجنبية الأخرى، يجب أن تنسحب من جمهورية الكونغو الديمقراطية - وأقول مرة أخرى، بمقتضى التزامها بمطالبات مجلس الأمن المستمرة، وامتثالها لها.

ويقال لنا إن اللجنة السياسية تنتقد ما اسمته تردد الأمم المتحدة عن نشر قوات البعثة. ونود أن نسمع من الممثل الخاص للأمين العام، السيد نغونغي، تعليقاته في هذا الصدد، وفي السياقات التي حددها.

ثالثا، بشأن موضوع تحويل كيسنغاني إلى منطقة غير عسكرية، من المؤسف أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لا يزال يحتل هذه المدينة والمناطق المحيطة بها، تحديا لقرارات مجلس الأمن التي تطالب بتحويل المدينة والمناطق المحيطة بها فورا إلى منطقة غير عسكرية.

وكانت حجة التجمع الكونغولي هي التصدي لتهديدات المايي – مايي والقوات المسلحة الكونغولية. إلا أن كينشاسا أعلنت أنها لا تعتزم احتلال كيسنغاني. ويا حبذا لو حصلنا على التزام قوي من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد، وذلك ببساطة، حتى ينتفي أي عذر للاستمرار في احتلال كيسنغاني. وسوف نضع ثقتنا في السيد نغونغي في التفاوض على إجلاء قوات التجمع الكونغولي من كيسنغاني والمناطق المحيطة بها. والمجلس، كما نعلم، ما زال ملتزما بالتفويض بنشر قوات البعثة في المدينة. بل الواقع أن هذا التفويض موجود بالفعل، وهذا ينبغي أن يستجيب لأية مخاوف أمنية من جانب المدنيين.

رابعا، فيما يتعلق بالتعاون مع البعثة، نرحب بتطورين إيجابيين. الأول هو أن الأطراف، كما يؤكد الأمين العام في تقريره، ما زالت تؤمن مستوى مرضيا من الأمن لأفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين؛ وأن السكان المحليين رحبوا بأفرقة البعثة في كل مكان انتشروا فيه. التطور الثاني هو أن الحملة الإعلامية السلبية ضد البعثة يبدو أنها قد توقفت لحسن الحظ. والحكومة الكونغولية وأفراد شعب الكونغو والجماعات المسلحة يستحقون تقديرنا على الموقف التعاوني الذي أبدوه حتى الآن، ونحن نشجعهم على الاستمرار في التحلي بهذه الروح.

المجال الخامس هو الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، الذي تعرض لنكسة أصابتنا بالإحباط، كما قيل. وقد أحطنا علما بموقف الحكومة، كما تم توضيحه في الرسالة الطويلة الواردة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما عرضه بالتفصيل وزير الخارجية هذا الصباح.

ومن الواضح أنه ليس هناك من يود أن يرى تكرارا لأسطورة سيسيفوس هنا. ويمثل الحوار فيما بين الكونغوليين جانبا هاما للغاية من جوانب عملية لوساكا للسلام. ويستحق الرد السريع من حكومة جنوب أفريقيا وعرضها السخي من أجل استئناف منظم للحوار، كل تقدير منا. ونحن نحث جميع الأطراف الكونغولية على أن تدلل على نظرتها العملية وروحها الوطنية والتزامها بالمصالحة الوطنية. ويقال لنا دائما إن هناك دروسا يجب أن نتعلمها من التاريخ ومن تاريخ الكونغو ذاته.

أخيرا، وفيما يتعلق بالدخول في المرحلة الثالثة من اشتراك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما فتئت بنغلاديش تدعو دوما لأن يكون للأمم المتحدة ارتباط أكبر بجمهورية الكونغو الديمقراطية يتناسب وأبعاد الصراع وتعقداته. ونطالب أيضا بالدخول المبكر في المرحلة الثالثة من عمليات انتشار البعثة. وانطلاقا من هذه الروح، نؤيد توصية الأمين العام في هذا الصدد، كما نؤيد المفهوم الذي حدده لهذه العمليات. إلا أنه ينبغي لأطراف لوساكا أن توسع نطاق تعاونها، وأن تهيئ البيئة المؤاتية التي تسمح بالانتشار في كيندو.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التزام ملموس من جانب الموقعين على اتفاق لوساكا عندما يلتقي بهم المجلس، فيما نأمل، في منتصف الشهر المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأيرلندا.

أشكر الممثل الخاص نغونغي على قيامه بعرض تقرير الأمين العام. كما أشكر وزير الخارجية شي أوكيتوندو على مشاركته في جلسة اليوم.

سأقصر ملاحظاتي على هذه التقرير الأخير للأمين العام وعلى رؤيته المستقبلية لدور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والخطوات التي ينبغي أن تتخذها الأطراف ذاتها لتسهيل دور الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

وسيتكلم الممثل الدائم لبلجيكا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدلي به، وسوف أتناول النقاط التالية بصفتي الوطنية.

ترحب أيرلندا بالمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام وتؤيدها. ونحن نتفق على أن هناك ضرورة للانتقال إلى المرحلة الثالثة، على أن يتم ذلك على الأساس التدريجي والحذر الذي حدده الأمين العام. ويكمن نجاح عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيدي الأطراف نفسها. وأي مساعدة يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لعملية السلام في المستقبل تتوقف تماما على ما تقدمه الأطراف ذاتها من مساندة وزخم لأي عملية يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة.

وبينما نتفق مع تقييم الأمين العام الذي مؤداه أن الوضع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يتطور في اتجاه إيجابي إلى حد كبير، إلا أن ضخامة العقبات التي لم يتم التغلب عليها بعد لا يمكن الإفراط في توكيدها. وإننا، مع ذلك، على استعداد لاتخاذ الخطوات المبينة في التقرير – وهي خطوات تنطوي على مخاطر – من أجل دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا كانت الأطراف ذاتها راغبة في السعي إلى تحقيق السلام والوفاء بالتزاماتها.

ولبلوغ هذه الغاية، ندعو حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي إلى الكف عن تقديم أي دعم لأي من المجموعات المسلحة التي تقوم بعمليات في شرق البلاد، وإلى التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتزويدها بكل المعلومات المتاحة لديهما عن هذه المجموعات.

ثانيا، ندعو حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصل إلى اتفاق من الناحيتين السياسية والعملية من خلال إنشاء آلية تنسيق مشتركة بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين، التي دعا إليها الأمين العام.

ثالثا، ندعو إلى استئناف مبكر للحوار فيما بين الكونغوليين، ونطالب كل أطراف الحوار بالمشاركة بروح التعاون والتوفيق. إن نجاح الحوار فيما بين الكونغوليين والتوصل إلى اتفاق مبكر بين الأطراف الكونغولية حول نظام سياسي ديمقراطي جديد أمر حاسم لعملية السلام.

رابعا وأخيرا، نطالب جميع الدول التي لم تبدأ بسحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بأن تفعل ذلك.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود أن أرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية السيد ليونارد شي اوكيتوندو بيننا هنا، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به عن موقف حكومته.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في الكونغو السيد آموس غانغا نغونغي على عرضه الممتاز للتقرير التاسع للأمين العام.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية مضنية ومعقدة. إلا أنها ما زالت في مسارها، وهذا

أمر يسعد الاتحاد الأوروبي. ونلاحظ بارتياح أن وقف إطلاق النار ظل ساريا بشكل عام منذ الشهر الماضي، وأن المرحلة الثانية لانتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقترب من الاكتمال. ويتعين علينا الآن أن نستفيد من هذه التطورات الإيجابية بغية إحراز المزيد من التقدم. وهذه عملية طويلة، تتطلب اتخاذ إجراءات في الأجلين القصير والمتوسط، إلا أن نجاحها يتوقف أساسا، في نهاية المطاف، على إرادة الأطراف في عملية السلام.

في هذا الصدد، أحطنا علما وباهتمام بتقرير الأمين العام. وفي الوقت الذي نستعد فيه للشروع في تنفيذ المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة، يكتسي هذا التقرير أهمية خاصة. فهذه المرحلة بالغة الأهمية في الواقع، كما أنها أكثر تعقيدا عن المراحل السابقة. ولكن ما نأسف له هو أن الأمم المتحدة ما زالت لا تتوفر لها بعض العناصر الأساسية التي تحتاج إليها في هذه المرحلة، بما في ذلك المعلومات التي ينبغي أن تقدمها الأطراف فيما يتعلق بأعداد المجموعات المسلحة، وتكوينها، ومواقعها في الميدان. ونحن نحث الأطراف المعنية على أن تقدم هذه المعلومات كما وعدت بذلك قبل عدة أشهر.

ومع ذلك، فإننا نؤيد توصية الأمين العام إلى مجلس الأمن ببدء المرحلة الثالثة لانتشار بعثة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الزخم اللازم لعملية السلام. واستجابة لملاحظات الأمين العام بشأن هذا الموضوع، تؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الترتيبات المتعلقة بهذه المرحلة من عملية الانتشار على الرغم من المخاطر والتكاليف المرتبطة بهذه العملية، على أمل أن تقوم الأطراف في الصراع - سواء كانت داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في المنطقة بشكل عام - بتحمل مسؤولياتها المعنوية والسياسية بشكل كامل من أجل إنهاء معاناة السكان المستمرة منذ أمد طويل. وبعبارة أخرى، يريد الاتحاد الأوروبي أن يؤكد بوضوح في هذه المرحلة على أن من الأمور الملحة أن تظهر الدول الموقعة على اتفاق لوساكا والأطراف الأخرى في هذا الاتفاق الإرادة السياسية اللازمة للسير قدما في عملية السلام.

إن عملية انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية متواصلة، ونحن نرحب بشكل خاص بانسحاب القوات الناميبية فضلا عن انسحاب عدد كبير من القوات الأوغندية. ويجب أن نذكر هنا أن ناميبيا هي أول دولة موقعة على اتفاق لوساكا تسحب قواتها وفقا لهذا الاتفاق. ويحدونا أمل وطيد بأن تحذو الدول الأخرى المعنية حذوها. ونشجع أوغندا في هذا الصدد على أن تكمل عملية سحب قواتها التي بدأتها، ونحث حكومة رواندا وغيرها من الحكومات المعنية على أن تعجل بالأعمال التحضيرية اللازمة لسحب قواتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

ونرى أن المقترح الذي يدعو إلى إنشاء قاعدة لبعثة الأمم المتحدة في كيندو يتيح فرصة سانحة للأطراف كيما تدلل على حسن نيتها وتنفذ تدبيرا حقيقيا لبناء الثقة: فالانتشار التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في شرق البلاد يمكن أن يصحبه انسحاب تدريجي للقوات في الميدان.

وبصرف النظر عن ذلك، هناك تدبير آخر لم يعد تنفيذه يحتمل الانتظار ألا وهو: نزع سلاح التجمع الديمقراطي الكونغولي من أجل الديمقراطية (فرع غوما في كيسنغاني عملا بقرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. وإننا نناشد الحكومة الرواندية أن تمارس كل نفوذها على التجمع لتحقيق عملية نزع السلاح تلك.

ويعلم المجلس أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن مسألة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإعادة إلى

الوطن أو إعادة التوطين إحدى دعائم حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، مما له أهمية بالغة أن تتفق كيسنغاني وكيغالي على كيفية الشروع في العملية. وندعو الرئيسين كابيلا وكاغامي إلى الإسراع بحوارهما وإلى البحث عن حلول مقبولة للطرفين. وفي هذه الأثناء، يحث الاتحاد كل بلدان المنطقة، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصا، على وقف تقديم أي دعم إلى الجماعات المسلحة في شرق الجمهورية.

ويمثل الحوار فيما بين الكونغوليين دعامة أخرى، من دعائم حل الصراع لا تقل أهمية. وعلى الرغم من خيبة الأمل الناتجة عن إضاعة فرصة اجتماع أديس أبابا، فإننا لا نزال مقتنعين بأنه مع توفر النية الحسنة وروح التوافق يمكن إعادة العملية إلى مسارها. ونشدد على أن الحوار فيما بين الكونغوليين يشكل محفلا فريدا يمكن فيه لكل الأطراف الكونغولية أن تعبر عن آرائها وأن تبت بطريقة سلمية في مستقبل بلدها. ومن المهم الآن أن يجتمع الميسر، السير كيتوميلي ماسيري، والأطراف الكونغولية بأسرع ما يمكن وأن يحددوا موعدا ومكانا لإجراء حوار موضوعي بشأن المعايير اللازمة لمرحلة انتقال ديمقراطية شاملة للجميع، وخاضعة لجدول زمني واقعي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه سيواصل دعم الحوار، كما تفعل دوله الأعضاء.

ولا يمكن تجاهل معاناة السكان، وخاصة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المؤسفة للشعب الكونغولي. وإننا نعلن مرة أخرى بأشد العبارات إلحاحا مناشدتنا لقادة المنطقة لإيجاد حل يتناسب مع تلك المشاكل. ويحدونا الأمل في أن يساعد إيفاد أعداد كافية من موظفي الأمم المتحدة المدنيين ليرافقوا الانتشار العسكري للبعثة، بمن في ذلك متخصصون سياسيون، وفي مجال حقوق الإنسان، والمجال الإنساني، وحماية الأطفال ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للوطن أو إعادة التوطين، مساعدة كبيرة على تحسين الأمور.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه لعملية السلام الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتعهد في سبيل تحقيق تلك الغاية ببذل كل جهد واستخدام كل نفوذه، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأطراف المعنية. ونثق بأن المجلس، في ضوء توصيات الأمين العام وممثله الخاص، السيد نغونغي، سيتخذ التدابير اللازمة لضمان تمكين العملية بعد أن بدأت من الاستمرار في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أشكر السفير لفيت، ممثل فرنسا، على الطريقة الفعالة التي قاد بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. ونتوجه بشكرنا وتقديرنا إلى الأمين العام على تقريره الشامل (S/2001/970) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الحار بمعالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أشكره على البيان المفيد والهام الذي أدلى به صباح اليوم. وأشكر كذلك الممثل الخاص للأمين العام، السيد نغونغي، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام.

إن التقرير المعروض على المجلس ينقل رسالة هامة، هي في جوهرها قد ترددت زمنا طويلا والظروف الآن إيجابية لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فوقف

إطلاق النار ما زال قائما؛ وأبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدون للسلام. ولكن من المؤسف، أن تلك الحالة الإيجابية لم تقابلها حتى الآن إلا مساعدة محدودة من الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي.

إن الأمين العام يوصي أخيرا بأن يأذن المجلس للبعثة بالدخول في المرحلة الثالثة من انتشارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لمفهوم العمليات المقترح. وعلى الرغم من أننا دعونا إلى ذلك في الماضي، وعلى الرغم من أننا قطعا نرحب بالتوصية، فإنه لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن نهج الخطوة - خطوة المقترح مفرط في الحذر ومحدود أكثر من اللازم من حيث نطاقه بالنظر إلى كبر حجم البلد ومتطلبات عملية حفظ السلام نفسها. ويفضل وفدي لو تم نشر كامل للمرحلة الثالثة لأن هذا هو الوقت المناسب لها.

بالطبع لا تزال هناك بعض المشاكل، وسيكون من السذاجة أن يتوقع أي شخص ظروفا تتسم بالكمال في أي عملية سلام. وينبغي من الناحية الواقعية توقع بعض المشاكل الصغيرة في كل حالة. وما ينبغي التحذير منه هو تضخيم الحوادث لتصبح أكبر من حجمها، لأن ذلك يمكن أن يستغل من الذين لا رغبة حقيقية لهم في السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن ينتج نفس الشيء إذا كانت هناك أي إشارات تنم عن التردد من الأمم المتحدة أو إذا نشأ فراغ في الحالة الأمنية.

ونحن نرى أن الذين غزوا جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال مسموحا لهم بتعويق عملية السلام ومتابعة تنفيذ خطط فردية أنانية واستغلالية تحت ذريعة الأمن الوطني. وفي ذات الوقت، يقوم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بإعاقة عمليات بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب بصورة غير قانونية خلافا للاتفاق المتعلق بمركز القوات. وإن القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) يطلب بصوت عال وبوضوح انسحاب القوات الأجنبية التي انتهكت سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها، ونزع السلاح في كيسنغاني. ولكن على الرغم من تلك الأحكام الواضحة لم يتحقق تقدم يذكر، ولا تزال الأطراف المعنية تتقدم بمطالب هدفها الواضح تخريب عملية السلام.

ومما يثير قلقا بالغا لدى وفدي المعلومات التي قدمها صباح اليوم الممثل الخاص للأمين العام، والتي بالطبع سمعنا عنها من مصادر أخرى: وهي أن أوغندا ورواندا تعززان قواهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت يفترض فيه أن تنسحبا. وهذه دلالة واضحة على الدوافع الحقيقية لهذين البلدين. فهل ستكون لدينا كيسنغاني أخرى، وقتال آخر على الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؟

إنه لا ينبغي السماح بحدوث ذلك. ويتعين على مجلس الأمن ضمان التنفيذ الكامل وغير المشروط لقراراته، وخاصة القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ويرحب وفدي بقرار اللجنة السياسية لصالح إشراك اللجنة العسكرية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في مقرها، ونعتقد أنه تم اتخاذ الترتيبات النهائية لنقل اللجنة العسكرية المشتركة إلى كنشاسا.

ونرحب أيضا بالاجتماع التحضيري الناجح للحوار بين الأطراف الكونغولية الذي عقد في بواتسونا في آب/أغسطس والالتزامات الهامة التي اتفقت عليها الأطراف. ونأسف لأنه تم تعليق اجتماع أديس أبابا، والسبب الرئيسي في ذلك نقص الأموال، ونأمل أن يستأنف الحوار قريبا بمشاركة كل الأطراف. وفي هذا الصدد ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المالي للحوار بين الأطراف الكونغولية. عندئذ وحده يمكن للحوار أن ينجح.

ويقول التقرير إن الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلاد ما زالت تتدهور. ويقدم حقائق وإحصائيات حول حالات نقص الغذاء والتوافر المحدد للخدمات الصحية. يفاقم كل ذلك حقيقة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقت التدفقات الكبيرة من اللاجئين في الشهور الأخيرة. ويؤكد هذا بالطبع على الحاجة إلى استعادة السلم على نحو عاجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإنها أيضا دعوة إلى المجتمع الدولي بأن يعزز ويوسع دعمه لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يرافق التقدم المحرز في جهود السلام زيادة في المساعدات الرامية إلى الإصلاح وإعادة تعمير الاقتصاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها.

علاوة على ذلك، فإنه من المثير للإزعاج أن نلاحظ أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات. وينبغي عدم السماح لهذه الفظائع بأن تستمر وبالإفلات من العقاب.

والأمر الأكثر إيجابية هو أن وفدي سعيد لأنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بحالة الأطفال، ولا سيما من خلال تسريح الأطفال المحاربين وإعادهم إلى أوطانهم. كذلك نرحب بجهود أخرى مثل مساعدة الأطفال المتضررين من الحرب من خلال إسداء المشورة وعلاجات أخرى. في هذا الصدد نرحب بجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تلقيح الأطفال الكونغوليين ضد شلل الأطفال.

ونتفق على أن المرحلة القادمة في مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة سوف تشكل تحديات. إلا أن هذا هو الثمن الذي على المجتمع الدولي أن يدفعه حتى يعود السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن نزع سلاح وتسريح أفراد الجماعات المسلحة وإعادهم إلى أوطانهم وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع سوف تتطلب عزيمة وخططاً جيدة التنسيق من المجتمع الدولي. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تنجح في ولايتها وكل ما تحتاجه هو دعم سياسي وغير ذلك من الدعم. وفي هذا الصدد نرحب بجهود الأمين العام المستمرة لتشجيع عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن زيارتي الأخيرة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة كانت ذات أهمية خاصة في بناء الثقة وإعطاء الزخم لعملية السلام.

ختاما لكلمتي يود وفدي أن يشيد بالممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد نامانغا نغونغي على الحماس والإصرار الواضح من الآن في عمله. ونحن نمنحه كامل دعمنا وتعاوننا. وكذلك نشارك في تقدير نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة على الإسهام الذي ما زالوا يقدمونه في استعادة السلم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل زامبيا الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موساماباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باسم وفدي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كذلك أهنئ سلفكم السفير لفيت وأشكره على الطريقة التي أدار بها المجلس في أيلول/سبتمبر.

ويود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك نعرب عن امتناننا وتقديرنا لتقرير الأمين العام التاسع بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير. كذلك نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد نغونغي على بيانه الاستهلالي الهام والمفيد جدا. إننا نشيد

بعمل البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع وفدي أن يلاحظ أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت جيدة وأن وقف إطلاق النار في البلد ما زال قائما منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ونشيد بالأطراف التي نعطيها حقها نظرا لالتزامها باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتحقيق السلم والاستقرار ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها.

ويشيد وفدي بجمهورية ناميبيا على سحب كل قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك نرحب بانسحاب بعض قوات أوغندا. ويرى وفدي أن انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك فصل القوات وإعادة نشرها هو تقدم هام جدا في جملة الجهود الرامية إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الأطراف التي ما زالت قواتها باقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ الخطوات اللازمة التي يتوقعها المجتمع الدولي منها – أي البدء والإسراع في الاستعدادات لانسحابها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يهيئ هذا الأمر الثقة والائتمان في عملية السلام.

ونرحب بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن بتفويض نشر المرحلة الثالثة من البعثة بغية تعزيز الزخم في عملية السلام. ومن المهم القيام بهذا في أقرب وقت ممكن بغية تفادي حدوث فراغ إهدار الزخم وانعدام الثقة بعملية السلام.

إن إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية له أهمية حاسمة ولا غنى عنه بالنسبة للتنفيذ الناجح لاتفاق لوساكا. ونحيي الميسر السير كيتوميلي ماسيري على جهوده لضمان انعقاد الحوار. ونهيب بالأطراف الكونغولية أن تعطي السير كيتوميلي كامل تعاونها في هذا الصدد. ومن المفهوم نفسه، نعيد التأكيد على النداء الموجه إلى المجتمع الدولي بان يواصل تقديم الدعم المالي والإداري اللازم إلى الميسر حتى يتمكن من تنفيذ مهمته الهامة بنجاح.

ويلاحظ وفدي مع الأسف أن الاجتماع الذي طال انتظاره في أديس أبابا هذا الشهر لم يسفر عن إحراز النتائج اللازمة.

ونأمل أن القضايا المتعلقة بالتمثيل والتمويل سيتم حلها قبل انعقاد الاجتماع التالي، كيما تتمكن الأطراف الكونغولية من التركيز على معالجة القضايا الأكثر أهمية المتصلة بمستقبل الكونغو. ونحثها على أن تنحى مصالحها الحزبية والإقليمية جانبا وأن تبرهن على استمرار التزامها بالحوار بين الفصائل الكونغولية لما فيه مصلحة بلدها وكل الشعب الكونغولي التواق إلى السلام الذي غاب عنه سنوات طويلة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سرنا أن نلاحظ ما لدى جميع الأطراف في الحوار الكونغولي من لهفة واستعداد للالتقاء من جديد في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا على عرضها لاستضافة المحادثات بين الفصائل الكونغولية في الشهر القادم، وعلى التزامها بتحمل الجزء الأكبر من التكاليف. وهذه تضحية وإيثار من حكومة وشعب جنوب أفريقيا في السعي إلى السلام. وأملنا واقتناعنا أن الأطراف الكونغولية، بما في ذلك كل الأطراف السياسية والمجتمع المدني، ستغتنم هذه الفرصة لوضع نظام سياسي جديد لبلدها دون إبطاء.

وفي الختام، يود وفدي أن يرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، الذي تكبد مشقة السفر في هذه الأوقات العصيبة ليكون بيننا. ونشكره

من الأعماق على بيانه الشامل والمفصل أمام هذا المجلس بشأن الوضع في الكونغو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها شؤون المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

كما أود أن أهنئ سلفكم، السفير جان ديفيد - لفيت، ممثل فرنسا، على العمل الممتاز الذي أداه خلال شهر أيلول/سبتمبر.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الترحيب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشكره على بيانه الشامل.

ونود أن نثني على تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوضوحه وطابعه الشامل.

كما نشكر الأمين العام على جهوده المتواصلة وتفانيه في خدمة قضية السلام، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، وإنما في العديد من أجزاء العالم.

والزيارة التي قام بها الأمين العام في الوقت المناسب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، قد أعطت الزخم اللازم لعملية السلام، وبرهنت على التزام الأمم المتحدة وتفانيها في خدمة قضية السلام في هذا البلد وفي المنطقة. كما أننا نشيد بالسيد آموس نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي عين مؤخرا، على عمله هناك في الميدان.

وكما يؤكد التقرير بشكل واضح، فإن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال على مسارها الصحيح لأن وقف إطلاق النار ما زال ساري المفعول منذ شهر كانون الثاني/يناير، ولأن فض الاشتباك بين القوات وإعادة انتشارها إلى المواقع الدفاعية المتفق عليها قد استكمل تقريبا. لكن، من الواضح بنفس الدرجة أن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة المفضية إلى تحقيق سلام دائم.

ولا يزال الكثير من التحديات ماثلا في التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا الذي يرمي إلى تشجيع المصالحة الدائمة بين جميع الكونغوليين وفتح صفحة جديدة في تاريخ ذلك البلد الشقيق، بل وفي تاريخ المنطقة.

واستمرار القتال في الجزء الشرقي من البلد، وبصفة أساسية القتال الذي تشارك فيه مجموعات مسلحة، يشكل تهديدا خطيرا لوقف إطلاق النار الهش ولعملية السلام ككل. ومن الواجب معالجة مشكلة المجموعات المسلحة التي تعمل في ذلك الجزء من البلد وأماكن أخرى. وهذا سيقتضي بذل جهود منظمة ومنسقة جيدا فيما يتعلق بتزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الأوطان أو إعادة توطينهم، سواء من بعثة الأمم المتحدة أو من جميع الأطراف المعنية، بغية توفير بديل له جاذبيته بهدف تشجيع المقاتلين على اختيار التخلي عن أسلحتهم وبدء حياة جديدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن لكي يأذن ببدء المرحلة الثالثة من نشر قوات البعثة في كيندو. والواقع أن المرحلة الثالثة أساسية من أجل المعالجة المجدية لكثير من التحديات التي تواجهها عملية

السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد الثقة والطمأنينة بين الأطراف وإعطاء شعور بالأمن للسكان، الأمر الذي سيسمح بعودة الحياة إلى طبيعتها.

والمهم أن نشير إلى أنه رغم مسؤولية الأطراف عن تهيئة مناخ من الأمن، فإن وجودا قويا لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق التي يستمر فيها القتال، سيسهم أيضا في بناء الثقة والأمن في البلد.

ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة، أن يبرهنا على جديتهما والتزامهما بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تأييد بداية قوية للمرحلة الثالثة بتوفير المستوى الكافي من القوات والموارد. وسيمثل هذا العمل خطوة رئيسية نحو إحلال السلام الذي طال انتظاره والمستحق لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنطقة دون الإقليمية، بل والقارة.

إن الحوار بين الأطراف الكونغولية يمثل خطوة هامة نحو تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن خلال هذا الحوار ستتمكن كل الأطراف السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من معالجة جميع القضايا المتصلة بالمصالحة الوطنية وإقامة نظام سياسي جديد سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في المنطقة.

ومع أن المناقشات في أديس أبابا قد رفعت، إلا أننا نعتقد أن على جميع الأطراف أن تواصل العمل من أجل أن تبرهن على الروح الحقيقية للمصالحة والحلول التوفيقية، كما كان الحال في الاجتماع التحضيري الذي عقد في غابورون في آب/أغسطس. ونشيد بميسر الحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري، على جهوده الدؤوبة في الإعداد لذلك الحوار وبدئه. كما نشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية على دعمها للميسر في مساعيه، وكذلك على دورها في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة المالية والمادية الضرورية للميسر من أجل تمكينه من مواصلة الحوار بين الفصائل الكونغولية على نحو عاجل، نظرا للأهمية الحيوية لتشجيع المصالحة الوطنية وإقرار السلام بالنسبة للشعب الكونغولي.

ويجب أن تلقى جهود المجتمع الدولي، سواء من أجل إبقاء الحوار حيا أو تهيئة ظروف الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجاوبا من أطراف الصراع والبلدان الأخرى في المنطقة.

والجهود التي يبذلها زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار تلك المنظمة الإقليمية، هي دليل واضح على الشعور بالمسؤولية الذي يتحلى به زعماؤنا في المنطقة تجاه إقرار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وهذا ينبغي أن يواكبه دعم غير مجزأ من مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. وإنه واجبنا حيال شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحيال أفريقيا.

أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي يرحب أيضا بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو. ونحن نقدر مساهمته الشاملة جدا في هذه المناقشة. ونرحب أيضا بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد نامانغا نغونغي. وإن تعيينه ليحل محل السيد كامل مرجان لدليل على الثقة التي

يضعها المجتمع الدولي فيه لتوجيه عملية الكونغو، وهي تحدي عصرنا.

إن توقيت هذا الاجتماع، الذي يجيء بعد الحوار الكونغولي بين الأطراف في أديس أبابا مباشرة، لم يكن أن يكون أفضل. وزمبابوي تعتبر من دواعي الشرف أن تعرب عن رأيها أمام مجلس الأمن بشأن مسألة لها هذه الأهمية.

إن محادثات السلام التي انتهت تـوا في أديس أبابا أبرزت حاجة المجتمع الدولي إلى إمداد عملية السلام بشكل غير عادي بالموارد المطلوبة التي من شأنها أن تمكن الحوار بين الأطراف الكونغولية من أن يصبح عملية شاملة. ومن المؤسف للغاية أن ٧٠ مندوبا فقط، من المندوبين الـ ٣٢٠ الذين كان يُتوقع حضورهم، حضروا الاجتماع العام لأديس أبابا. ويجب التذكير بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تصور الحوار بين الأطراف الكونغولية كعملية شاملة. وكون ٧٠ مندوبا تظاهروا بأنهم مثّلوا تمثيلا حقيقيا وجهات النظر السياسية المختلفة وتطلعات الأمة الكونغولية لهو انتهاك لروح لوساكا.

ولذلك، يرحب وفدي بعرض جنوب أفريقيا استضافة الدورة المقبلة للحوار بين الأطراف الكونغولية. لكن يجب أن أضيف بسرعة أن قرار جنوب أفريقيا بتحمل الجزء الأعظم من العمل الشاق لا يعفي المجتمع الدولي من واجبه لقيادة عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ضوء الأمل العريض الذي علقه مجلس الأمن على الحوار بين الأطراف الكونغولية في اجتماعات المجلس السابقة، لست بحاجة إلى تذكير أعضائه بأن عدم توفر دعم سوقي يمكن أن يطيح بعملية السلام.

حتى بينما نجلس هنا لدراسة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أذيع أن ضباطا مرتدين من قوة الدفاع الشعبي الأوغندية شكلوا مجموعة متمردة تسمى جيش الخلاص الشعبي – ويتساءل المرء من سيخلصون. إن هذه المجموعة تتدرب وترابط في الجزء الذي تسيطر عليه رواندا من الكونغو.

وإلقاء اللوم على كنشاسا عن بطء التقدم في أديس أبابا من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما وحركة تحرير الكونغو لا يقوم على أساس، حيث نعرف من معلومات يعتمد عليها أن الجيش الوطني الرواندي وحلفاؤه الكونغوليون في (غوما) فرضوا في الأسبوع الماضي فقط حصارا على المتمردين الكونغوليين الذين تؤيدهم أوغندا واستولوا على مدينة كانيابايونغو الشمالية الشرقية. وهذه المعلومات يمكن التحقق منها بواسطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن اعتراف وزير الخارجية السيد شي أوكيتوندو يشكل تحديا لمجلس الأمن يجب التغلب عليه بضمان أن انتهاك قراراته لن يمر دون عقاب. وبالرغم من القرارات التي تدعو إلى تجريد كيسنغاني من السلاح، فإن رواندا وحلفاءها في غوما لم يتجاهلوا هذه النداءات فحسب وإنما أقاموا هياكل حكومية أيضا – ''بلقنة'' فعلية للكونغو. ومع ذلك، دعا مجلس الأمن دائما إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها.

عندما خاطب الرئيس جوزيف كابيلا مجلس الأمن يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، اعترف باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار باعتباره المرشد لاشتراك الأمم المتحدة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، يعترف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بعدم تجزئة الكونغو.

وتجريد كيسنغاني من السلاح يستحق اهتماما خاصا من جانب المجلس. وفي هذا الشأن يحث وفدي الموقعين على اتفاق لوساكا المسؤولين عن تدمير كيسنغاني على الوفاء

بالتزاماهم المتعلقة بوقف إطلاق النار. والنكتة التي تطلقها غوما بأنها تحمي حقوق الإنسان عن طريق الاحتلال غير الشرعي لأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست سخيفة فحسب وإنما هي تجاهل صارخ لحقوق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تستهزئ بالأمم المتحدة، وينبغي أن ترفض بالاحتقار الذي تستحقه.

وحركة تحرير الكونغو التي تدعمها أوغندا، حتى لا يُتفوق عليها، انتهكت أيضا وقف إطلاق النار، كما أشير إلى ذلك في عرض وزير الخارجية شي أوكيتوندو. وما يسمى بانسحاب القوات الأجنبية غير المدعوة، الذي صاحبه احتفال وضجيج، يجب النظر إليه على حقيقته: إنه واجهة. فأوغندا ورواندا على حد سواء تقويان وتعززان انتشارهما في شرق الكونغو، وذلك على نحو ما طرحه على المجلس وزير الخارجية. فإلى متى ستواصل هذه القوات المتحاربة خداع المجتمع الدولي.

إن الاحتلال الأجنبي تصاحبه دائما انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهذا هو الحال في شرق الكونغو. وقد أبلغت الدولتان والعناصر غير الحكومية الفاعلة المجلس بالمعاناة التي يعانيها الشعب الكونغولي على أيدي قوات الاحتلال. ويجب التأكيد على أن لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، الحق في أن تطلب انسحاب القوات الأجنبية غير المدعوة من أراضيها. وقد ذهبت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أبعد من ذلك فنزعت سلاح المتمردين الروانديين وسلمتهم إلى الأمم المتحدة، وقضت بالتالي على ذريعة الغزو الرواندي للكونغو. ولكن من دواعي الغم للجميع، أنه بدلا من أن تسحب رواندا قواها وتشعر بالامتنان إزاء مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تنشر جماعات جديدة فعلا. ولقد حان الوقت ليتصدى المجتمع الدولي لكل هذه الانتهاكات الصارخة للاتفاقات الدولية. إن الوجود المستمر لقوات أجنبية غير مدعوة لا يزيد عوائد السلام، بل إنه، بالأحرى، يساعد على تخريب العملية.

في الختام يعترف وفدي بإرادة الشعب الكونغولي التي لا تقهر في سعيه إلى رسم مصير سياسي جديد للأجيال المقبلة. وبالرغم من الصراع العنيف الذي أسفر عن وفاة أكثر من مليوني إنسان – معظمهم في أراضي الكونغو المحتلة – فإن الحوار المقرر بين الأطراف الكونغولية سيمضي قدما في موعده المحدد، ويجب أن يؤيده المجتمع الدولي.

لقد تجنبت في كثير من الأحيان إلقاء اللوم، ولكني اليوم أحث مجلس الأمن على ممارسة ضغط على الموقعين على اتفاق لوساكا الذين يدعمون المتمردين في الكونغو ليشجعوا حلفاءهم على الامتثال. ونحن نعرف جميعا أن المتمردين عملاء مطيعون عندما يؤمرون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

الوقت متأخر. وقد أجرينا مناقشة كاملة. وآمل ألا نضطر إلى استئناف الاجتماع عصر اليوم. ولذلك أناشد المتكلمين المتبقين أن يتوخوا الإيجاز.

أعطي الكلمة للوزير شي أوكيتوندو.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): شكرا لكم يا سيادة الرئيس على إعطائي الكلمة مرة أخرى. كما أود أن أشكر الأمين العام الذي آثر الحضور معنا اليوم، وجميع أعضاء المجلس على مساهمتهم في مناقشة تقرير الأمين العام. واسمحوا لي أن أشكر ممثلي الاتحاد الأوربي وناميبيا وزامبيا وموزامبيق على مساهمتهم.

وأود أن أدلي ببضعة تعليقات بشأن أربع نقاط وهي: تجريد كيسنغاني من السلاح، ومشكلة حقوق

الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش، والحوار الوطني، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أو إعادة التوطين.

أولا، بشأن مسألة التجريد من السلاح، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين أصروا على الحاجة الماسة إلى تجريد مدينة كيسنغاني من السلاح، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) وقراراته الأخرى ذات الصلة. ونعتقد أن مسألة التجريد من السلاح هامة للغاية ولا بد من تنفيذها. وللقيام بذلك، كما سبق لي أن قلت، أعتقد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تحدد للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على نحو عاجل نوعا من الموعد النهائي لتجريد كيسنغاني من السلاح. فإذا لم يقم بذلك، فستظل قرارات مجلس الأمن هذه حبرا على ورق.

أما فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فأود أن أشير - كما يتضح من تقرير الأمين العام - إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتخذت إجراءات حاسمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدنا. وتجدر الإشارة - وقد أكد ذلك مختلف الوفود - إلى الفرق في الحالة في المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة والحالة في الأراضي المحتلة.

ويعلم المجلس جيدا أن ما يحدث في الأراضي المحتلة هو أمر في غاية الخطورة، إذ أنه ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. لكن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة - في حين يصح أن هناك بعض دواعي القلق، التي أحطنا بها علما على النحو الواجب، عملا بتقرير الأمين العام - فإنه لا يسعنا القول إن حالة حقوق الإنسان في المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة مفجعة. ولا تزال تتخذ في هذا الصدد خطوات هامة بشأن أمور منها إغلاق أماكن الحجز التي لا تخضع لسلطة القضاء، ونحن ماضون في جهودنا في هذا المجال.

وهناك بالفعل مشكلة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، إذ أننا لانزال نطبق عقوبة الإعدام في المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة؛ هذا صحيح. إلا أن جوزيف كابيلا، رئيس دولتنا، لدى توليه هذا المنصب الرفيع في كانون الثاني/يناير الماضي، قد أمر بتعليق صارم لعقوبة الإعدام - لا يزال نافذا حتى اليوم. ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، لم تفرض عقوبة الإعدام، وسيظل هذا التدبير نافذا إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام.

وهناك بالفعل مشكلة تتعلق بالمحكمة العسكرية، التي هي محكمة خاصة، لأن أحكامها قطعية ولا تقبل الاستئناف. بيد أننا نفكر في إصلاح الجيش، وسيتم إصلاح المحكمة كذلك لإعطاء المتهمين حق الاستئناف إلى محكمة أعلى. وأود أن أطمئن المجلس في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني، أود أن أؤكد أن جميع عناصر هذا الحوار مصممون على نجاحه. وبالرغم من عدم عقد اجتماع أديس أبابا في موعده المقرر، فإن سبب ذلك لم يكن بسبب هذه العناصر. ولا أعتقد أن هناك أي شك في التصميم على إجراء هذا الحوار. فهو لم يعقد لمجرد أنه لم يكن لدى المنسق الوسائل الكافية لعقد الجلسة العامة، التي تعتبر الهيئة المختصة بمعالجة المسائل الموضوعية.

ولقد سررنا جميعا بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية جنوب أفريقيا لاستضافة الحوار الوطني، لأن ذلك لا يقتصر فحسب على إتاحة الفرصة لحل مشكلة الاشتراك، فيما يتعلق بالمسائل المعلقة، وإنما سيمكّن الجلسة العامة من الاجتماع كذلك. ومن ثم، فإن هذا الاقتراح يحل المصاعب المالية. إلا أننا نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يحافظ على اهتمامه الكامل حتى ينعقد الحوار الوطني. ولذلك، فإنني أود

أن أطمئن جميع من يعنيهم أمر ما حدث في أديس أبابا: إن النتائج المرجوة لم تتحقق لمجرد عدم تمكن الجلسة العامة من الانعقاد. وقد كانت مشكلة مادية جعلت من المتعذر على الهيئة العليا للحوار الوطني أن تجتمع.

وأود أيضا أن أطمئن المجلس عن برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أو إعادة التوطين. وتتعهد حكومتي بالتقيد بالتزاماتها بشأن هذا البرنامج. ونحن نتعاون تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، وكما سبق أن أشرت في بياني، هناك فريق تابع للبعثة ذهب إلى كامينا اليوم. وستتعاون الحكومة تماما مع الفريق حتى يكتب للبرنامج النجاح.

وكما سبق لي أن أشرت، إننا نود أن نحرم رواندا من أي ذريعة ممكنة لاحتلال بلدنا - الاحتلال الذي دام ثلاث سنين حتى الآن. وفي المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة، سنعمل على نجاح هذا البرنامج، حتى لا تتمكن رواندا من استخدام أي ذريعة لكي لا تنسحب من أراضينا.

هذه هي التعليقات التي أردت أن أدلي بها في أعقاب هذه المناقشة. وأود مرة أخرى أن أشكركم ، يا سيادة الرئيس، بالإضافة إلى المجلس بكامله، على قضاء وقت طويل جدا حول هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الخاص نغونغي للرد باختصار على الأسئلة التي طرحت.

السيد نغونغي (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس وأعضاء مجلس الأمن على الاستقبال الحار الذي حظيت به أثناء أول مرة أمثل فيها أمام المجلس. إن ذلك هو موضع تقديري البالغ، وسوف أبلغ ثناءكم إلى زملائي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و إلى سلفي السفير مرجان.

إن تأييد مجلس الأمن لتوصيات الأمين العام سوف يمكن البعثة من تنفيذ ولايتها ومن الإسهام كذلك في المحافظة على زخم عملية السلام. ونحن نقدر النصيحة تقديرا عاليا، ولاسيما النصيحة بالتقدم بحذر في نشر المرحلة الثالثة.

وسوف أتطرق إلى ثلاثة مجالات للاهتمام وهي: مسألة كامينا، على النحو الذي أثاره سفير المملكة المتحدة؛ وما يتعلق بانتقاد اللجنة السياسية لبطء عملية الانتشار، التي أثارها ممثل بنغلاديش؛ وما يتعلق بكيسنغاني، التي تطرق إليها جميع أعضاء المجلس.

ففيما يتعلق بكامينا، وبالخطوات التالية التي ستتخذ هناك، أولا أرى لزاما علينا أن نتأكد من أننا نتمكن من الشروع في عملية المقابلة التي بدأت اليوم وإنجازها بالفعل، على نحو ما ذكره وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما يتم التأكد من ذلك، فإن علينا أن نعمل مع زملائنا في وكالات منظومة الأمم المتحدة - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي - وجماعات حقوق الإنسان للنظر في الدعم الذي سنحتاج إلى تقديمه لهذه المجموعة من البشر بينما لا تزال موجودة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيتعين علينا عندئذ إجراء مشاورات مع حكومة رواندا بشأن أشكال الإعادة المبكرة لجماعة البمباس إلى الوطن. ونأمل في أن تكون الأغلبية العظمى ترغب في العودة إلى رواندا . كما سيتعين علينا أن نجري مناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الذين يرغبون في البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذين يرغبون في الذهاب إلى بلدان أخرى. وإن أي تقدم في هذا المجال سيبلغ إلى مجلس الأمن في الاجتماع الذي يعتزم عقده مع أعضاء اللجنة السياسية.

وفيما يتعلق بالانتقادات التي وجهت بشأن بطء عملية الانتشار، لقد تم إبلاغ اللجنة السياسية بوضوح شديد – وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى المنطقة – بأن البعثة تخطط لنشر قواها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنه ينبغي ألا يستغل ذلك كمبرر. وقمت بتذكير اللجنة بأن انتشار البعثة أو مركزها ليس شرطا لانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بل هو أمر منفصل تماما.

وبالنسبة إلى كيسنغاني، فإنني أكتفي بأن أؤكد للمجلس أنني سأثير هذه المسألة مرة أخرى لدى عودتي مع قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وآمل في أن أتمكن من الإبلاغ عن حصول أي تقدم عندما يجتمع المجلس مع أعضاء اللجنة السياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص نغونغي على إيضاحاته.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.